

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

أثر المسؤولية الاجتماعية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين على التجنب الضريبي

إعداد

بسام عبد الجليل دويكات

إشراف

د. معاذ أسمر

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المنازعات
الضريبية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2021م

أثر المسؤولية الاجتماعية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين على التجنب الضريبي

إعداد

بسام عبد الجليل دويكات

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2021/01/19م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

.....
.....
.....

1. د. معاذ أسمر / مشرفاً ورئيساً
2. د. محمد أبو عمشة / متحناً خارجياً
3. أ.د. طارق الحاج / متحناً داخلياً

الإهداء

إلى خير الورى وعلم الهدىرسول الله صلى الله عليه وسلم

إلى كل قلب ينبض بمحبة الباري الريان

إلى الذي يهرعون مع أول خيوط الفجر ...

إلى الذي عشقوا الوطن ... وأحبوا حجارته

إلى من استشهد في سبيل الارض

إلى هؤلاء الذي تلفهم عتمة السجدة القائمة

إلى وطني الحبيب فلسطين

إلى رمز الرجولة والحنان نهر الخير والعطاء رب منته الحياة واثقاً ... ضحى غالياً لينيد

لنا درب المستقبل أقف أمامه خجل من كبر عطاءه وطويل انتظاره أسعى لنيل رضاه

إلى والدي العزيز حفظه الله .

إلى من حملتني فأمنت بجوفها ... أنارت دربي ببصيرتها ... إلى من رضاها صفاء قلبي ودعائها

سر نجاحي ... وابتسامتها نقاءً لروحي وحنانها عذوبة تجري في عروقي إلى أمي الحبيبة

..

إلى من هم أنا وأنا هم إلى من اختلط دمهم بدمي وامتزجت سعادتهم بسعادتي

إلى من يجمعني بهم ...هم .. ودم ... وفرح ... وحلم كبير ... إلى اخوتي واخواتي الاعزاء

إلى رفيقت دربي ... ونصفي الثاني في الحياة ... وشريكتي في النجاح زوجتي الغالية ... الى ابنتي

الاحباب أحمد وحمزة وبناتي الحبيبات تقي وشهد

إلى كل من علمني حرفاً فكان على أن أكون له عبداً ...إلى الذي أناروا لنا درب الحياة

الذي هم رمز العطاء والتضحية ... إلى أساتذتي الاعزاء ... وإلى كل من ساعد في أعمال هذه

الدراسة وأخص بالذكر صديقي الدكتور الفاضل معاذ الاسم ...

الشكر والتقدير

الشكر أولاً لله الذي أنار لي دربي ... وفتح لي ابواب العلم ... وأمدني بالبركة
والصبر ..

أتوجه بالشكر الجزيل لك من ساهم في إخراج هذه الدراسة والى كل من كان
سبباً في تعليمي وتوجيهي ومساعدتي وأنقدم بعظيم الشكر والامتنان الى مشرفي
على هذه الرسالة الدكتور معاذ الاسم الذي تشرفت بالتلمذة على يديه ، صديقي منذ
الطفولة الذي لم يخل علي بخبرته العلمية طيلة فترة الاشراف على رسالتي ، وادعو
الله ان يجزيه خيراً عني ، وان يجعله في ميزان حسناته .

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

أثر المسؤولية الاجتماعية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين على التجنب الضريبي

أقرُّ بأنَّ ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمَّت الإشارة إليه، حيث إن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحث لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.


Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:

اسم الطالب: باسم عبد الجليل كامل دويكات

Signature:

التوقيع: 

Date:

التاريخ: ٢٠١٩ / ١ / ٢١

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	الإقرار
و	فهرس المحتويات
ط	فهرس الجداول
ي	الملخص
1	الفصل الأول: الإطار العام: مشكلة الدراسة وخلفيتها
2	مقدمة الدراسة
3	مشكلة الدراسة
5	أسئلة الدراسة
5	أهداف الدراسة
6	أهمية الدراسة
7	فرضيات الدراسة
7	حدود الدراسة
8	متغيرات الدراسة
8	نموذج الدراسة
10	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
11	الإطار النظري
11	البحث الأول: الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية
11	مقدمة
13	أولاً: تاريخ نشوء المسؤولية الاجتماعية
14	ثانياً: تعريف المسؤولية الاجتماعية
17	ثالثاً: مفهوم المسؤولية الاجتماعية
17	المفهوم الكلاسيكي (التقليدي)
19	المفهوم الإداري
21	المفهوم البيئي

الصفحة	الموضوع
23	رابعاً : المسؤولية الاجتماعية بين التأييد والمعارضة
26	خامساً : أبعاد المسؤولية الاجتماعية
29	سادساً : أهمية تبني المسؤولية الاجتماعية لدى منظمات الاعمال والمجتمع
32	سابعاً : مجالات تطبيق المسؤولية الاجتماعية
36	ثامناً : المسؤولية الاجتماعية في فلسطين
36	تاسعاً : سوق فلسطين للأوراق المالية
37	المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتجنب الضريبي
37	مفهوم التجنب الضريبي
39	التخطيط الضريبي
40	التجنب الضريبي
440	التهرب الضريبي
41	أهداف ممارسات التجنب الضريبي
41	أليات التجنب الضريبي
43	العوامل المؤثرة على ممارسات التجنب الضريبي
43	المشاكل الأخلاقية لممارسات التجنب الضريبي
44	النظريات المفسرة لممارسات التجنب الضريبي في ضوء المسؤولية الاجتماعية للشركات
44	الدراسات السابقة
44	الدراسات الفلسطينية
48	الدراسات العربية
51	الدراسات الأجنبية
53	التعليق على الدراسات السابقة
56	الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات
57	مقدمة
57	منهجية الدراسة
57	مجتمع الدراسة
58	عينة الدراسة

الصفحة	الموضوع
59	قياس متغيرات الدراسة
59	بيانات الدراسة
60	إجراءات الدراسة
60	المعالجة الإحصائية
61	النموذج القياسي للدراسة
63	الفصل الرابع: نتائج الدراسة
64	مقدمة
64	نتائج تحليل أسئلة الدراسة
64	نتائج التحليل الاحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة
66	نتائج تحليل مصفوفة الارتباط الخطي لمتغيرات الدراسة
68	نتائج اختبار الفرضيات
70	الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات
71	مقدمة
71	مناقشة النتائج
74	النتائج والتوصيات
74	النتائج
75	التوصيات
77	مجالات البحث المقترحة
78	قائمة المصادر والمراجع
85	الملاحق
b	Abstract

فهرس الجداول

الصفحة	الجدول	الرقم
58	توزيع الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية	جدول (1)
59	طرق قياس متغيرات الدراسة	جدول (2)
65	نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة (2006-2018)	جدول (3)
67	مصفوفة الارتباط الخطي بيرسون لمتغيرات الدراسة	جدول (4)
68	تحليل الانحدار لمتغيرات الدراسة (2006-2018)	جدول (5)

أثر المسؤولية الاجتماعية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين على التجنب الضريبي

إعداد

بسام عبد الجليل دويكات

إشراف

د. معاذ أسمر

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل واختبار العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية وممارسات التجنب الضريبي، وما إذا كانت الشركات المسؤولة اجتماعياً تعتبر أقل عدوانية من الناحية الضريبية مقارنة بغيرها من الشركات الأقل التزاماً بمسئوليتها الاجتماعية، ويتم ذلك من خلال قياس مدى تبني هذه الشركات لجميع ابعاد المسؤولية الاجتماعية (البعد الاقتصادي، والبعد القانوني والبعد الأخلاقي والبعد الإنساني). وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم تحليل بيانات 48 شركة مدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية خلال الفترة (2006-2018) وقد أظهرت الدراسة نتائج أهمها أنه يعتبر مفهوم المسؤولية الاجتماعية مفهوماً مثيراً للجدل يكتنفه الغموض. وما زال محل دراسة واهتمام في مجال الفكر المحاسبي. وهناك اتجاهات متباينة في تحديد مجالات المسؤولية الاجتماعية للشركات وتبويبها في مجموعات متجانسة، ويمكن ارجاع السبب وراء ذلك إلى أن تلك الأنشطة الاجتماعية تتصف بطبيعتها المتغيرة، ويتضمن التجنب الضريبي استخدام الشركات لأساليب مشروعة قانوناً تهدف إلى تخفيض مقدار الضريبة المستحقة عليها دون الالتجاء إلى أية عمليات مخططة، وتستخدم إدارة الشركات أساليب الالتجاء لأية عمليات مخططة وتستخدم إدارة الشركات أيضاً سياسات واستراتيجيات تؤدي إلى تخفيض العبء الضريبي واجبة الأداء قدر المستطاع بما لا يخالف أحكام القانون الضريبي، وذلك من خلال ترتيب الأمور المالية ومعالجتها بطرق تؤدي إلى تخفيض ذلك العبء ويعتبر التجنب الضريبي سلوك غير أخلاقي بالرغم من أنه قانوني ومشروع.

وإنه في ظل تنامي الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات والتي أصبحت جزء من استراتيجيات الشركات للتعامل مع المجتمع والبيئة المحيطة إلا أن المسؤولية الاجتماعية للشركات المدرجة وخصوصاً في الجانب الإنساني ما زالت دون المستوى المأمول، ويجب التوعية في وسائل الاعلام المختلفة بأهمية الإيرادات الضريبية في تمويل الاحتياجات الأساسية للمواطنين وتمويل مشروعات البنية التحتية، وأن سداد الضرائب هو جزء من المسؤولية الاجتماعية لكل شركة، ويجب أن يكون للإدارة الضريبية موقف وممارسات إيجابية تجاه الشركات المساهمة التي تتبنى المسؤولية الاجتماعية من خلال تشريعات وإجراءات مثل إعفائها من الضرائب وغيرها من التسهيلات مقابل مساهمتها الاجتماعية.

الفصل الأول

الإطار العام: مشكلة الدراسة وخلفيتها

الفصل الأول

الإطار العام: مشكلة الدراسة وخلفيتها

مقدمة الدراسة

تعد الضرائب أحد أهم أدوات السياسة المالية للدولة، وتعتبر الضريبة في كل العصور من أهم الموضوعات التي شغلت الباحثين، لما لها من اتصال وثيق بأحوال الشعوب، وذلك من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فالضرائب هي الرباط المادي الذي يربط الفرد بالحكومة وهي من أهم الأدوات التي تستخدمها الحكومات في رسم سياستها المالية والاقتصادية والاجتماعية. والتي تستطيع من خلالها التأثير في الحياة الاقتصادية للمجتمع، فلم يعد الهدف الوحيد للضرائب هو الحصول على أكبر حصيله مالية ممكنة فحسب، بل توسعت هذه الاهداف، وامتدت لتشجيع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التوازن المستهدف على المستوى المحلي للاقتصاد الكلي (Lenis and Richardson,2015).

ولأن الضريبة تعد عبئاً ضريبياً يتم اقتطاعه من إيرادات الشركة، لذلك تلجأ بعض الشركات إلى ترتيب الامور المالية ومعالجتها بطرق تؤدي إلى تخفيض ذلك العبء. وأصبح من الشائع لدى الشركات تصحيح وتنفيذ اجراءات ادارية للحد من المدفوعات الضريبية عن طريق أنشطة التجنب الضريبي (Lenis and Richardson,2015).

تتدخل المسؤولية الاجتماعية للشركات مع المسؤوليات الاقتصادية والقانونية والبيئية والاخلاقية، عند قيام الشركات باتخاذ القرارات وتحقيق أهدافها، وتهتم المسؤولية الاجتماعية للشركات بضرورة الأخذ في الاعتبار أصحاب المصالح بالمفهوم الواسع. وعدم الاهتمام فقط بالمساهمين. (Watson, 2011).

ومن وجهة نظر المسؤولية الاجتماعية للشركات، تعتبر السلطات الضريبية أحد أهم أصحاب المصالح في المشروع، فسادد الضرائب يتضمن آثار اجتماعية على المجتمع، لأن الحصيله الضريبية للدولة تمثل عامل اساسي لتمويل التعليم والرعاية الصحية وغيرها، وعندما

تمارس الشركات أنشطة التجنب الضريبي يكون له آثار سلبية على المجتمع، ففي هذه الحالة لا تقوم الشركة بدفع نصيبها العادل من الضرائب مما يترتب عليه خسارة كبيرة وطويلة المدى على المجتمع ككل، وبالمثل يترتب عليه ضرر بسمعة الشركة بالنسبة لعلاقتها مع أصحاب المصالح. (Friese et al.2008).

وبالرغم من أن السياسة الضريبية للشركات، غالباً ما تبدو منفصلة عن سياسة المسؤولية الاجتماعية للشركات، إلا أنه في ظل الأحوال الاقتصادية التي تمر بها اقتصاديات الدول، وبصفة خاصة الدول النامية، أصبح هناك تأثير في علاقتها بين الاداء الاجتماعي للشركات وممارسة التجنب الضريبي. (Hasseldine and Morris, 2013).

ويعتقد البعض أن ممارسات التجنب الضريبي للشركات من الممارسات غير المسؤولة اجتماعياً، ومن ثم فإنه من المتوقع أن الشركات المسؤولة اجتماعياً تكون أقل تجنباً للضريبة مقارنة بالشركات غير المسؤولة اجتماعياً. (Hasseldine and Morris, 2013).

وفي الوقت الراهن، تشهد الساحة الفلسطينية الكثير من التغيرات السياسية والامنية إلا أن السلطة الوطنية الفلسطينية تعمل على دفع عجلة التنمية الاقتصادية ودعم المشروعات الكبيرة والبنية التحتية لإقامة الدولة الفلسطينية. وتولي الشركات الفلسطينية اهتماماً متزايداً بالمسؤولية الاجتماعية من خلال الافصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية الخاصة بها، وبالرغم من ذلك فمن الممكن أن تتورط الشركات في أنشطة أو ممارسات التهرب الضريبي والتجنب الضريبي على نطاق واسع، مما يؤدي لخسارة المجتمع لإيرادات الضريبة، التي كان من الممكن أن تغير من المستوى المعيشي لحياة الكثير من أفراد المجتمع، وهكذا فإن الاستراتيجيات الضريبية المسؤولة للشركات يمكن أن تتكامل بنجاح مع مسؤوليتها الاجتماعية لتعزيز ثقة المتعاملين معها وأصحاب المصالح بها.

مشكلة الدراسة

يعتبر موضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات من القضايا المثيرة للجدل، فلم يتم التوصل لمفهوم كامل لهذا المصطلح. بالرغم من انه يشمل على ثلاث جوانب: هي البعد

الاقتصادي والبيئي والاجتماعي، كما أن هذا المفهوم يتغير ويتطور عبر الزمن مع التطور والتغير في المجتمع وتغير متطلبات أصحاب المصالح، فبعض الجوانب التي كانت تعتبر في الماضي أحد جوانب المسؤولية الاجتماعية التي اصبحت في الوقت الحاضر التزاما قانونيا على الشركات. هذا بالإضافة الى ان القيم المجتمعية قد تتعارض او تتداخل في بعض الاحيان ولكنها دائما متغيرة. (Knuutinen, 2013).

واصبح للشركات مسؤولية ليس فقط تجاه اصحاب المصالح الداخليين، ولكن أيضا تجاه اصحاب المصالح الخارجيين، والمجتمع بشكل عام، وفيما يتعلق بقيام الشركات بدفع نصيبها العادل من الضريبة يمكن ربطه بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، فإذا كان دفع الضرائب هو مجرد عملية تجارية وأحد عناصر التكاليف للشركات، ففي هذه الحالة سيكون الهدف هو محاولة تدنية هذه التكاليف كلما امكن وتقليل مقدار الضريبة المستحقة الدفع، ولكن من وجهة نظر المسؤولية الاجتماعية للشركات عند قيام الشركات بدفع الضرائب ووضع الاستراتيجيات الضريبية للشركة، سيكون على ادارة الشركات الاخذ في الاعتبار عدة اعتبارات، اخلاقية واجتماعية واعتبارات اخرى خاصة بأصحاب المصالح، فالجمهور والمستهلكين والمتعاملين مع الشركة سيكون لهم مصلحة في معرفة ما اذا كانت الشركة مواطنا صالحا ويقوم بدفع نصيبها العادل من الضرائب، وبالتالي يتضمن سداد الضرائب أثارا اجتماعية على المجتمع بصفة عامة. (Lanis and Richardson. 2015).

ويمكن النظر الى الجانب الاخلاقي لممارسات التجنب الضريبي باعتباره سلوك غير اخلاقي، أو غير مشروع من وجهة النظر الاجتماعية، حيث تهدف المسؤولية الاجتماعية للشركات للحد من الآثار السلبية وتعظيم الاثر الايجابي للشركات على المدى الطويل على المجتمع، وباعتبار ان المدفوعات الضريبية تعتبر هامة لرفاهية المجتمع، ومن ثم ينبغي النظر الى موضوع التجنب الضريبي في اطار المسؤولية الاجتماعية للشركات (Eichinger.2016).

وبالرغم من ذلك، نادرا ما تكون السياسة الضريبية للشركة جزء من تقارير المسؤولية الاجتماعية الخاصة بها، وبناء عليه فقد يكون لبعض الشركات انجازات وأنشطة ايجابية

وملموسة في مجال المسؤولية الاجتماعية، ولكن في الوقت نفسه تتورط هذه الشركات في ممارسات التجنب الضريبي.

ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيسي التالي:

ما أثر المسؤولية الاجتماعية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية على التجنب الضريبي؟

اسئلة الدراسة

تسعى الدراسة الحالية للإجابة عن سؤال الدراسة الرئيسي:

ما أثر المسؤولية الاجتماعية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية على التجنب الضريبي؟

كما تسعى الدراسة للإجابة على الاسئلة الفرعية التالية:

- ما هو أثر ممارسة المسؤولية الاجتماعية بدون افصاح تفصيلي على التجنب الضريبي؟
- ما هو أثر ممارسة المسؤولية الاجتماعية والافصاح الاجمالي على التجنب الضريبي؟
- ما هو أثر ممارسة المسؤولية الاجتماعية والافصاح عنها في القوائم المالية بالتفصيل على التجنب الضريبي؟

أهداف الدراسة

يهدف البحث الى دراسة وتحليل واختبار العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وممارسات التجنب الضريبي، وما اذا كانت الشركات المسؤولة اجتماعيا تعتبر اقل عدوانية من الناحية الضريبية مقارنة بغيرها من الشركات الاقل التزاما بمسؤوليتها الاجتماعية.

- تحديد أثر ممارسة المسؤولية الاجتماعية بدون افصاح تفصيلي على التجنب الضريبي.

- تحديد أثر ممارسة المسؤولية الاجتماعية والافصاح الاجمالي على التجنب الضريبي.
- تحديد أثر ممارسة المسؤولية الاجتماعية والافصاح عنها في القوائم المالية بالتفصيل على التجنب الضريبي.

أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من الناحيتين النظرية والتطبيقية

فمن الناحية النظرية:

تتمثل أهمية الدراسة في عدة جوانب أهمها قلة البحوث المحاسبية التي تناولت العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وممارسات التجنب الضريبي في فلسطين، وبالرغم من أهمية الموضوعين، إلا ان الجهود المبذولة في هذين المجالين مستقلة الى حد كبير، فحلقت الربط بينهما ما زالت مفقودة.

ومن ناحية اخرى – ترجع أهمية الدراسة الى الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يمر بها الاقتصاد الفلسطيني، مما يتطلب من الشركات ان تتحمل مسؤوليتها وتلعب دورها بكفاءة في تنمية المجتمع.

هذا الى جانب ظهور المستهلكين والمستثمرين ذوي الوعي الاجتماعي، والذين يتسمون بالعقلانية والرشد، وامكانية التمييز بين الشركات المسؤولة اجتماعيا والشركات غير المسؤولة اجتماعيا من ناحية، والشركات التي تمارس أنشطة غير مرغوبة ضريبيا والشركات الملتزمة ضريبيا، كما تعتبر نتائج الدراسة ذات أهمية نسبية للإدارة الضريبية، حيث تساعد الدراسة الادارة الضريبية على تحديد الظروف التي في ظلها يزيد خطر الممارسات الضريبية العدوانية مما يساعد في صياغة أنظمة ضريبية فعالة تعمل على تحسين مستوى الالتزام الضريبي للشركات.

ومن الناحية التطبيقية (العملية):

تعد هذه الدراسة مهمة أيضاً لأنها ستعطي مؤشرات تعد هي الأولى من نوعها في فلسطين حول علاقة المسؤولية الاجتماعية للشركات والتجنب الضريبي، وستوفر أيضاً دليلاً إضافياً للجهات المهتمة في السوق المالي الفلسطيني من مستثمرين وشركات وجهات تشريعية ورقابية وتنظيمية على أهمية ممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في تحسين واستعادة ثقة المستثمرين في الشركات المدرجة ونتائج أعمالها المتعلقة بالتجنب الضريبي.

على حد علم الباحث هناك ندرة في البحوث العربية التي تناولت أثر المسؤولية الاجتماعية للشركات على التجنب الضريبي في الشركات المساهمة العامة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

فرضيات الدراسة

تسعى الدراسة الحالية لفحص الفرضيات التالية والتي تحقق أهداف الدراسة:

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر للمسؤولية الاجتماعية في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية على التجنب الضريبي.

ويتفرع عنها عدة فرضيات فرعية:

1- لا يوجد أثر لممارسة المسؤولية الاجتماعية وعدم الإفصاح التفصيلي عنها على التجنب الضريبي.

2- لا يوجد أثر لممارسة المسؤولية الاجتماعية و الإفصاح الاجمالي عنها في القوائم المالية على التجنب الضريبي.

3- لا يوجد أثر لممارسة المسؤولية الاجتماعية و الإفصاح عنها بالتفصيل في القوائم المالية على التجنب الضريبي.

حدود الدراسة

الدراسة محددة بمجموعة من الحدود ومن أهمها:

الحد الزمني: التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين للسنوات (2006-2018).

الحد المكاني: الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في الضفة الغربية.

مصطلحات الدراسة

ممارسة المسؤولية الاجتماعية: يقصد بممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات بأنها جميع الأنشطة والانفاقات التي تقوم بها الشركات لدعم المشاريع الريادية، والاهتمام بالشباب والتعليم والصحة والعاملين، والبيئة، وخدمة المجتمع، وتدريب الموظفين وخلق فرص عمل ومشاركة الفقر.

التجنب الضريبي: ان مفهوم التجنب الضريبي من المفاهيم التي يصعب تعريفها، إلا أنه يستخدم بصفة عامة لوصف الترتيبات التي يقوم بها الممولين والتي تهدف لخفض الالتزام الضريبي، ويكون هذا التصرف قانوني بشكل صارم او يتعارض مع قصد المشرع من تطبيق هذا القانون.

نموذج الدراسة

يوضح الشكل التالي المتغير التابع والمتغير المستقل والمتغيرات الضابطة.

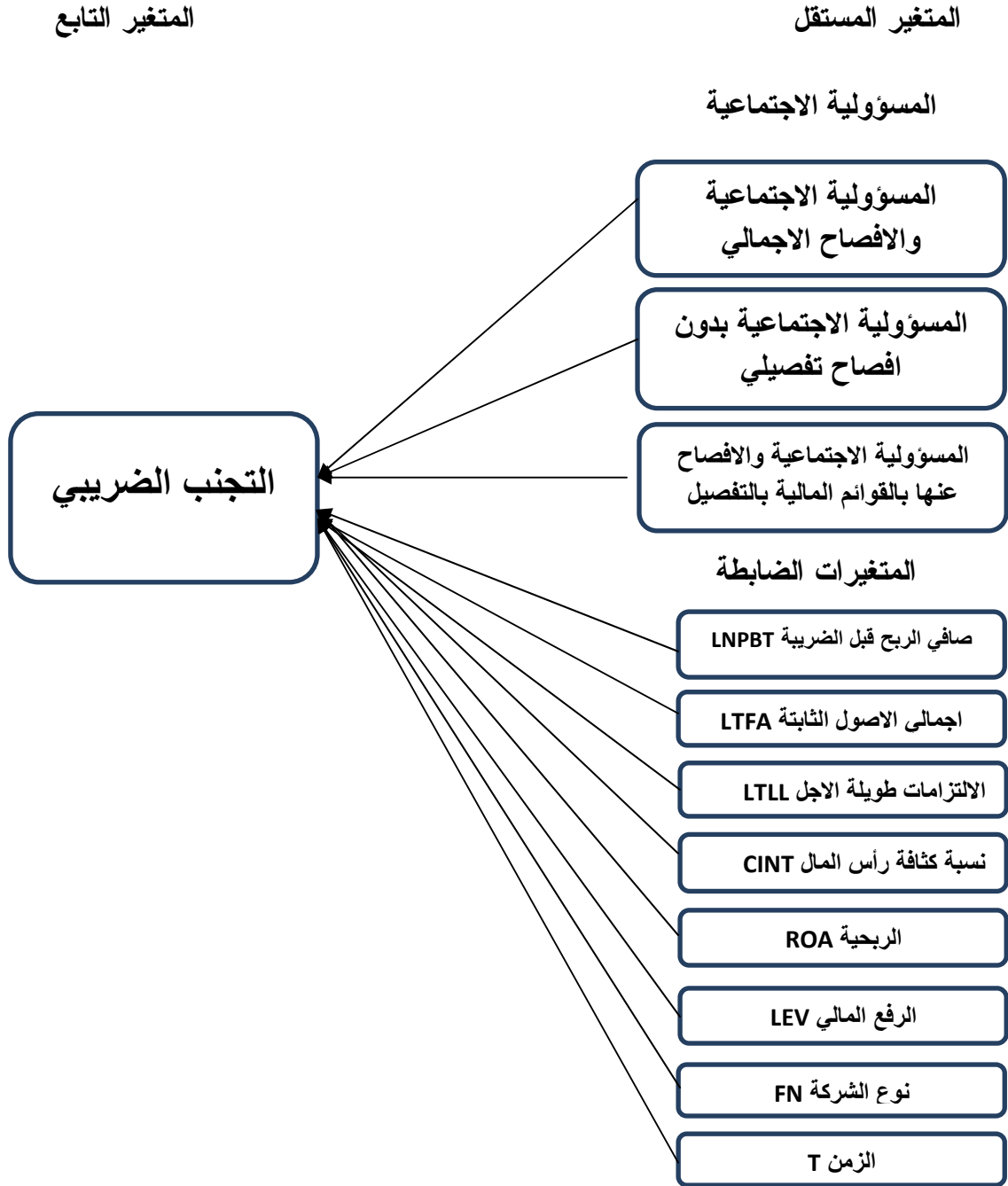
حيث تتمثل متغيرات الدراسة في المتغير التابع وهو ممارسات التجنب الضريبي بينما يتمثل المتغير المستقل في المسؤولية الاجتماعية والمتغيرات الضابطة في (صافي الربح قبل الضريبة، واجمالي الاصول الثابتة، والالتزامات طويلة الاجل، وربحية الشركة، ونسبة كثافة راس المال، والرفع المالي، نوع الشركة، والزمن).

المتغير التابع: يتمثل المتغير التابع في الدراسة في ممارسات التجنب الضريبي للشركات.

استخدمت العديد من الدراسات السابقة معدل الضريبة الفعال لقياس التجنب الضريبي ، إذ يوضح معدل الضريبة الفعال العلاقة بين أرباح الشركة والضريبة الفعلية التي تحملها ومن ثم فزيادة معدل الضريبة الفعال القانوني عن معدل الضريبة الفعال ما هو الانتاج التخطيط الضريبي وممارسات التجنب الضريبي . يعني ارتفاع معدل الضريبة الفعال انخفاض وتدني ممارسات التجنب الضريبي للشركات (محمود ، عمرو ، 2017) .

المتغير المستقل: يتمثل المتغير المستقل بالدراسة في المتغير الخاص بالمسؤولية الاجتماعية.

المتغيرات الضابطة: تتمثل في (صافي الربح قبل الضريبة، واجمالي الاصول الثابتة، والالتزامات طويلة الاجل، وربحية الشركة، ونسبة كثافة رأس المال، والرفع المالي، نوع الشركة، والزمن).



اعداد الباحث

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الإطار النظري

البحث الأول: الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية

مقدمة

في عصر العولمة والتقدم التكنولوجي بدأت الشركات تبحث عن نظم أكثر سرعة وتأثيرها على النمو الاقتصادي و البيئة الاجتماعية والطبيعية التي تعيش فيها، فالشركات تعمل أكثر ولساعات أطول وتقوم بالسعي المتواصل فيما إذا كان التقدم الاقتصادي قد يحسن في نوعية حياة العمل في هذه المنظمات. (حسين والجميل، 2012).

الفكرة الأساسية التي يتم التركيز لإعادة تشكيل الانسجام والتوافق بين العقلية الاقتصادية والاخلاقيات من أجل الحصول على أخلاقيات الأعمال لا تزال تترك خارج نطاق التيار العام الذي تسير عليه المنظمات في العالم المتغير سريع التطور بتقنياته المتنوعة، فالمنظمة عليها أن تبحث عن كل شيء يحكمها ويسير عملها بأن تتسجم المسؤولية الاجتماعية و المعايير الاخلاقية في العمل خاصة في عالم العولمة، إذ تهتم أخلاقيات الاعمال بالاعتبار الاساسي لمعنى وهدف الوجود الانساني والمبادئ الاخلاقية التي تعتمد عليها الفعاليات الاقتصادية (حسين والجميل، 2012).

مع اشتداد المنافسة وتباين المصالح للمستفيدين المباشرين وغير المباشرين من وجود منظمات الاعمال فقد اتسعت النظرة لمنظمات الاعمال واعتبرت كيانات اقتصادية اجتماعية، ومن هنا بدأت فكرة المسؤولية الاجتماعية بالظهور واستمرت بالتطور بإضافة معايير وأبعاد لقياس ما تريد هذه الفئات الجديدة من أصحاب المصالح من أهداف يفترض ان تتبناها منظمات الاعمال. إذا ما نظرنا إلى منظمات الاعمال في الوقت الحاضر بكونها كيانات اقتصادية واجتماعية وسياسية فإننا نكون وسعنا دائرة اصحاب المصالح وكيفية ادارة الصراع بين مختلف

هذه الاطراف في اطار هذا الكيان المنظم، ففي بداية الثورة الصناعية وما رافقها من تجارب علمية في الإدارة بأن الاهتمام متركزاً على كون مسؤولية المنظمة تتمحور حول انتاج سلع وخدمات مفيدة للمجتمع وتحقق المنظمة من خلالها عوائد مجزية للمالكين، ومع تضخم حجم المنظمات وما رافق ذلك من استغلال للأيدي العاملة وتدني الاجور وظهور التكتلات النقابية وبيادر ظهور الافكار الاشتراكية ازداد اهتمام منظمات الاعمال بالمسؤولية الاجتماعية الداخلية (Responsibility Internal Social)، لكن التأثير المتزايد للأعمال على البيئة الخارجية أفرز ضغوطاً كبيرة عليها، وهنا بادرت منظمات الاعمال بالأبعاد الخارجية للمسؤولية الاجتماعية (Social Responsibility External). عرض البعض المسؤولية الاجتماعية في إطار البعد الخارجي للمسؤولية الاجتماعية باعتباره اكثر اهمية لأنه يرتبط بالزبائن والمنافسين والموردين وجماعات الضغط الخارجي البيئية والصحفية والسياسية وغيرها (الغالبى والعامري، 2005).

إن تلاقي البعدين الداخلي والخارجي في المسؤولية الاجتماعية زاد من غنى المفهوم وجعل منه تركيباً معقداً تم اغناؤه بمزيد من البحوث والدراسات وتجسد على أرض الواقع في منظمات الاعمال بأساليب أليات وطرق مختلفة (الغالبى ومنهل، 2004). وبالتالي اصبح مصطلح ومفهوم المسؤولية الاجتماعية Social Responsibility واسع الانتشار في عالمنا اليوم ومعروف لدى الجميع، فهي دور المنشأة في تحمل مسؤولياتها تجاه تأثيرات أنشطتها وقراراتها على المجتمع والبيئة بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال اتباع مبدأ الشفافية والسلوك الاخلاقي للمنشأة، بحيث ينبغي على المنشأة ان تعتبر نفسها جزءاً من المجتمع لا يمكن فصلها عنه عند إشراك المجتمع معها وتنميته، أن تدرك وتحترم حقوق أفراد المجتمع وسماته عند تفاعلها معه.

من أهم المجالات الرئيسية للمسؤولية الاجتماعية ما يطلق عليه مشاركة المجتمع وتنميته، التي تعد جزءاً لا يتجزأ من التنمية المستدامة فهي تساهم ولو بقدر يسير في تعزيز مستويات أعلى من رفاهية أفراد المجتمع وتحسين جودة معيشته (الحربي، 2012).

أولاً: تاريخ نشوء المسؤولية الاجتماعية

إن فكرت المسؤولية الاجتماعية ليست نتاجاً للقضايا المعاصرة والمعروفة لدينا بشكل دقيق، حيث أنها ترتبط بالمتغيرات الأساسية الحاصلة في المجتمع، وبالتالي هي ليست ظاهرة جديدة، أو حالة سطحية تمثل الاستجابة للضغوط الاجتماعية الطارئة، حيث أن هناك فرق بين أن تكون المسؤولية الاجتماعية نتيجة لتعديلات اجتماعية بسيطة أو تكون نتيجة لتغيرات حياتية جذرية، يمكن أن تنسب إلى الثورة الصناعية التي شهدتها أوروبا أساساً، أكثر من أن تنسب إلى الحركات الإصلاحية التي سادت أرجاء العالم فيما بعد، فنشوء فكرة المسؤولية الاجتماعية بمراحلها الأولى قد ارتبطت مع قيام المشاريع الصناعية واعتقاد رجال الأعمال بأنهم يمتلكون هدفاً واحداً يسعون إلى تحقيقه وهو تعظيم الأرباح، ولكن الشيء الوحيد الذي يكبح جماحهم في مطاردة وتحقيق هذا الهدف هو التأثير القانوني الذي يحدد العمليات التي يقومون بها، ولكن هذه الأهداف لم تصمد كثيراً أمام الأزمات الاقتصادية التي شهدتها العالم في ذلك الوقت، أما المرحلة الثانية فقد برزت خلال الفترة التي أعقبت عام 1920م كنتيجة للانتقادات الموجهة نحو الهدف الأحادي الذي اعتمدهت منظمات الأعمال والمتمثلة بتعظيم الأرباح وقد ظهرت تيارات أخرى تطالب بتأمين السلامة والأمان في العمل، وتقليص ساعات العمل، وحماية حقوق الأطراف المختلفة وذات الصلة بالمنظمة وبالتالي أن تكون هناك أهداف أخرى مضافة إلى هدف الربح الذي تسعى لتحقيقه منظمات الأعمال، وكذلك تحقيق الموازنة في تلك المسؤولية تجاه الأطراف الأخرى والمتمثلة بالمستهلكين، الزبائن، العاملين في المنظمة، الحكومة، وغيرها. لقد تميزت هذه المرحلة بظهور أفكار تدعو إلى توسيع مفهوم ومعنى المسؤولية الاجتماعية ليشمل أطرافاً أخرى وتتجاوز النظرة الضيقة والمحصورة بحدود منفعة المالكين والمستثمرين، أما المرحلة الثالثة فبدأت عام 1960م، فبعد هذا التاريخ طرأت متغيرات كبيرة في مجال التكنولوجيا وحدثت هناك تجارب كثيرة وتلوث بيئي ناجم عن أفعال مختلفة سواء كانت عرضية أو مقصودة، لذلك انتقلت المسؤولية الاجتماعية إلى مرحلة أخرى أكثر استيعاباً للبيئة ومتغيراتها الواسعة وأصبحت التسمية لهذه المرحلة تحت عنوان "نوعية الحياض للفرد" وتقديم المزيد من

السلع والخدمات بما يتناسب مع الارتقاء النوعي الحاصل في مستوى الحياة التي يعيشها الافراد، ولكن أفرزت هذه المرحلة تأثيرات سلبية تمثلت بالتالي (البكري، 2001):

1- الظلم والحييف الذي اصاب المستهلك في السوق جراء الغش في البضائع والتلاعب في الاسعار، وحجب المعلومات الصحيحة عنه والتي تخص المنتجات وتقديم الخدمات لما بعد البيع.

2- التهديدات التي تنال من صحة وسلامة العاملين جراء العمل، أو الموارد المستخدمة في الانتاج.

3- التلوث البيئي والذي تزايد جراء العمليات الصناعية وما تبقى من فضلات الانتاج.

4- محدودية الاهتمام بالارتقاء لنوعية اجواء العمل والتي تمثلت بضعف المهارات لدى العاملين، ومحدودية تطويرها على الامد الطويل، وسوء العلاقات الانسانية، واتساع نطاق المشاركة في القرارات المتخذة. فضلاً عن التمايز في توظيف الافراد سواء كان على اساس الجنس أو العمر أو المذهب.

5- الشكوك الكثيرة التي تعترى أعمال العديد من الشركات الكبيرة، وخصوصا فيما يتعلق بالرشاوي للحصول على العقود الكبيرة لتنفيذ الاعمال مثلاً.

6- الفساد الكبير الذي اصاب نوعية حياة الافراد في بعض جوانبها والتي تمثلت بخصائص وسلوك العامة من الافراد، وبشكل خاص أبناء المدن، وما رافقها من نتصل المنظمات الاعمال من مسؤوليتها المختلفة للمجتمع.

ثانياً : تعريف المسؤولية الاجتماعية

حتى وقتنا الراهن لم يتم تحديد تعريف للمسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال بشكل محدد وقاطع يكتسب بموجبه إلزام قانونية وطنية أو دولية، حيث لا تزال هذه المسؤولية تستمد قوتها وقبولها وانتشارها من طبيعتها التطوعية، فهناك عدة تعريفات للمسؤولية الاجتماعية

للشركات، تختلف باختلاف وجهات النظر في تحديد شكل هذه المسؤولية. فالبعض يراها بمثابة تذكير للشركات بمسؤولياتها وواجباتها إزاء مجتمعها الذي تنتسب إليه، بينما يرى البعض الآخر أن مقتضى هذه المسؤولية لا يتجاوز مجرد مبادرات اختيارية تقوم بها الشركات صاحبة الشأن بإرادتها المنفردة تجاه المجتمع، ويرى آخرون أنها صورة من صور الملائمة الاجتماعية الواجبة على الشركات. إلا أن هذه الآراء تتفق من حيث مضمون هذا التعريف، حيث سنقوم هنا بسرد العديد من التعريفات الواردة في الدراسات والأدبيات المتعلقة بموضوع المسؤولية الاجتماعية.

فقد عرف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة المسؤولية الاجتماعية على أنها " الالتزام المستمر من قبل شركات الأعمال بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، والمجتمع المحلي والمجتمع ككل " (عيران، 2007).

وتعرف الغرفة التجارية العالمية المسؤولية الاجتماعية على أنها " جميع المحاولات التي تساهم في تطوع المنظمات لتحقيق التنمية بسبب اعتبارات أخلاقية واجتماعية "، وبالتالي فإن أنشطة المسؤولية الاجتماعية تمارس من طرف رجال الأعمال بشكل تطوعي (خامره، 2007).

كما يعرفها (pride & Ferrell) بأنها " التزام المنظمات المستمر للسلوك أخلاقياً والمساهمة في التطوير الاقتصادي من خلال نوعية حياة العاملين وأسره، وكذا الالتزام اتجاه المجتمع بشكل عام " (الحمدي، 2003).

كما عرفها أيضاً لأنها عبارة عن " الأنشطة التي يقوم المشروع بتنفيذها اختيارياً، والتي تعني بالتزامات المشروع اتجاه المجتمع بالإضافة إلى التزامات المشروع اتجاه أصحابه، وهذا يعني مراعاة الأنشطة الاجتماعية بجانب الهدف التقليدي للمشروع وهو تعظيم الربح، فهي تخلق لدى المنظمة مبدأ التكافل الاجتماعي من خلال السياسات والبرامج التي تتبعها " (بن عيسى وقسول، 2012).

ويعرف المنتدى الدولي لقادة الأعمال المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بأنها " ممارسات الأعمال التجارية المتسمة بالانفتاح والشفافية والقائمة على مبادئ أخلاقية واحترام الموظفين

والمجتمع والبيئة، وصممت تلك المسؤولية لإتاحة قيمة مستدامة للمجتمع عامة، إضافة إلى المساهمين " (مولاي وبوزيد، 2011).

ويعتبر معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على أنها "السلوك الأخلاقي لمؤسسة ما تجاه المجتمع، وتشمل سلوك الإدارة المسؤول في تعاملها مع الأطراف المعنية التي لها مصلحة شرعية في مؤسسة الأعمال، وليس مجرد حاملي الاسم" (منشورات الأمم المتحدة، 2004).

ويعرفها البنك الدولي بأنها "الالتزام في المساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة، وذلك من خلال التعاون مع العاملين وأسرةهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل، لتحسين مستوى معيشتهم على نحو مفيد لنشاط المؤسسات وللتنمية الاقتصادية"، كما وتعرف المفوضية الأوروبية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على أنها "عملية توحيد الاعتبارات والاهتمامات البيئية والاجتماعية لمنظمات الأعمال من أنشطتها وعملياتها وتفاعلها مع ذوي المصلحة على أساس طوعي" (براق وقمان، 2012).

ويعرف Drucker المسؤولية الاجتماعية بأنها "التزام تجاه المجتمع الذي تعمل فيه" (الغالبى والعامري، 2001)، كما عرفها Holmes بأنها "التزام على منشأة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه وذلك عن طريق المساهمة في مجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث وخلق فرص عمل وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها"، (السحبياني، 2009)، بينما ذهب البعض إلى القول بأن المسؤولية الاجتماعية هي "الدرجة التي يؤدي بها مديرو المنظمة أنشطتهم نحو حماية المجتمع وتحسينه بعيداً عن السعي لتحقيق المنافع الفنية والاقتصادية المباشرة للمنظمة" (جماعي وبن عبد العزيز، 2012).

هناك تعريفات لا تتسجم مع استراتيجيات وأهداف الأعمال التي تهدف إلى تحقيق الربح كأساس مهم في استمرارها وبقائها، وأخرى تتفق مع المؤسسات الخيرية وغير الهادفة للربح، بحيث يكون لها خطط وبرامج طويلة الأمد تترك أثراً إيجابياً واضحاً في حياة الفرد والمجتمع

وتتطلب الاخذ بعين الاعتبار الاثار الخارجية لنشاط المؤسسة على المجتمع والبيئة منذ اتخاذ القرار، ولذلك يقترح بعض الباحثين والمتخصصين تحويل مصطلح المسؤولية الاجتماعية الى مصطلح الاستجابة الاجتماعية، حيث يتضمن المصطلح الاول نوعا من الالزام، بينما يتضمن الثاني دافع او حافز لتحمل المسؤولية الاجتماعية، وبالرغم من تعدد هذه المصطلحات، الا انها في النهاية تؤدي الى مساهمة المنظمات في تحمل مسؤولياتها تجاه اصحاب المصالح المختلفين (جماعي وبن عبد العزيز، 2012).

ثالثا: مفهوم المسؤولية الاجتماعية

يتبين لنا من خلال المقدمة وتعريف المسؤولية الاجتماعية في منظمات الاعمال قد مرت بحقبة تاريخية ليست بالقصيرة، وبالتالي فقد تأثرت بالعديد من المتغيرات الفكرية والفلسفية والتطبيقية، والتي انعكست بدورها على مقدار قبولها وانتشارها او تجاهلها. كما ويتضح لنا ايضا ان المسؤولية الاجتماعية تمتد الى اتجاهين احدهما داخلي يرتبط بالأفراد والموارد التي يتم استخدامها والمتعلقة بالأداء المتحقق للعمل داخل المنظمة، وبالتالي يسهم في تطوير العاملين وتحسين نوعية العمل والاخر خارجي يعمل على معالجة المشكلات التي يعاني منها المجتمع ويساهم في خلق قيم وانماط اجتماعية ايجابية في المجتمع.

وعلى ضوء ذلك فقد تغير مفهوم المسؤولية الاجتماعية منذ ظهورها الى وقتنا الحاضر، والتي يمكن تقسيمها الى ثلاثة مفاهيم او اتجاهات فكرية (البكري، 2001) وهي:

1- المفهوم الكلاسيكي (التقليدي)

ترجع خلفية هذا المفهوم الى افكار العالم الاقتصادي ادم سميث، والتي تعتمد في جانبها الاساس على كون كافة منظمات الاعمال تسعى لتقديم افضل الخدمات لعموم المجتمع، وتحقيق اعلى مستوى ممكن من الارباح، وبما ينسجم مع الاحكام القانونية والقواعد الاخلاقية السائدة وبهذا الشكل فإن الربح اصبح هدفا "أحاديا" تسعى اليه منظمة الاعمال، وإن اعتماد منهج تحليل الكلفة / العائد هو المحك الدقيق لقياس مستوى نشاط المنظمة ومدى تحقيقها لمسؤولياتها تجاه المجتمع، وتبرير ذلك بأنه في ظل ظروف المنافسة فإن الارباح المتحققة عدت مقياسا للكفاءة.

من جانب اخر فإن مفهوم المسؤولية الاجتماعية وعلى وفق المفهوم الكلاسيكي ومعبر عنه من خلال سلوك المديرين يتميز بالآتي:

1- القيم العقلانية التي يؤمن بها المديرون والتي تتمثل في العمل على تعظيم الارباح بوصفه الهدف الاساس للمنظمة .

2- التعامل مع المستهلك على وفق مبدأ الربح هو أن "تدع المشتري يقرر الحذر الذي يعتقده " وبالتالي فإنه مسؤول عن القرار الذي يتخذه. وليس من الضرورية ان يتخذ المديرون اهتماما كبيرا في توضيح نوعية المنتج وسلامته وتقديم المعلومات التفصيلية عنه.

3- نظرة الادارة تجاه العاملين، تنطلق بأن العمل سلعة، يشتري ويبيع وبالتالي يمكنها تغييره متى ما أصبح لا يتلاءم مع اهداف المالكين وخططهم، وعليه فإن اداء العاملين يجب ان ينسجم مع المعايير المحددة لكل نشاط، وان اهدافهم الشخصية تكون بمعزل عن اهداف المنظمة.

4- القيم الاجتماعية ليس لها وجود في تفكير ادارة المنظمة، وان العاملين عليهم ان يتركوا مشاكلهم في مساكنهم، ولا يحملونها الى موقع العمل.

5- تعد التكنولوجيا احد الجوانب المهمة في تعظيم الهدف الاحادي للمنظمة (الربح). وعليه فإن المكائن والمعدات تحل مرتبة عليا ومتقدمة في سلم القيم التي يؤمن بها المديرون، وهذا يعني بأن المبدأ المادي هو السائد.

ولكن بالرغم من بقاء هذا المفهوم حتى الثلث الاول من القرن العشرين، الا ان حدة المنافسة وظهور العديد من المنشآت في السوق الواحدة، افرزت اهدافا اخرى مرافقة لهدف الربح، ولا تقل اهمية عنه، وتتركز حول هدف النمو للشركة، وامتلاكها لحصة اكبر في السوق، وخلق الصورة الإيجابية للشركة في ذهن المجتمع.... وغيرها من الاهداف التي تنسجم وتتلاءم مع وجهة النظر الجديدة التي بدأت تتضح معالمها في هذه المرحلة التاريخية والمتمثلة بالمفهوم الاداري.

2- المفهوم الاداري

في أعقاب عام 1930م ادرك الاقتصاديون والاداريون بأن هناك فجوة كبيرة بين المفهوم الكلاسيكي فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية والطبيعة الجديدة لمنظمات الاعمال. وفي اول تحليل قام به كل من Berle & Means فقد خرجا باستنتاج مفاده " بأنه إذا ما تغيرت الاعراف والقوانين السائدة، فإن اهداف المشروع سوف تتغير. كما ان قوة صنع القرار والمتعلقة بحدود المسؤولية الاجتماعية يجب ان ترتبط بالمديرين اكثر من ارتباطها وتركيزها بيد المستثمرين ".

وبهذا الشكل فقد نما اتجاه فكري اداري اخر سواء كان ذلك داخل منظمات الاعمال او خارجها، مغايرا لوجهة النظر التقليدية والتي كانت تنادي بأن المسؤولية الاجتماعية للإدارة تتمثل في تحقيق المزيد من الاموال للمستثمرين وخصوصا في المنظمات الكبيرة. وبهذا الصدد يقول العالم الاقتصادي Paul Samuelson ان المشاريع القديمة في هذه الايام، لا تتعهد بتحقيق مسؤوليتها الاجتماعية فقط، بل انها يجب ان تحاول وبشكل تام في عمل ما هو أفضل.

خلال المدة 1940-1950م وبعد سلسلة من النقاشات والاضافات الفكرية تم التوصل الى اعتماد المفهوم الاداري، لكونه يمثل اداة مركزية بيد المديرين المحترفين للعمل الاداري، فبالتالي فقد تم التحول من الهدف الاحادي للمنظمة، والمتمثل بتعظيم الربح الى اضافة هدف اخر يتمثل بتعظيم الرضا للمديرين انفسهم، وبحثهم عن القوة والامان والموقع المتميز وفي ضل نمو واتساع المنظمة. وامتداد ذلك الرضا الى العناصر المؤثرة والمتفاعلة معها، وعموماً إذا ما اردنا أن نوجز المسؤولية الاجتماعية على وفق المفهوم الاداري ومن خلال سلوك المديرين فإنه يتمثل بالاتي:

1- القيم العقلانية التي يؤمن بها المديرون تتمثل في تحقيق المنفعة الذاتية للمنظمة، فضلا عن تحقيق منفعة المجاميع الاخرى، وهذا ينطبق على المبدأ القائل " بأن ما هو جيد للشركة فهو جيد لعموم المجتمع ".

2- العلاقة مع المستهلك على وفق هذه القيم تكون متوازنة مع شكل العلاقة مع المجهزين للمنظمة. فضلاً عن اهتمامها بتحقيق رضا المستهلك من حيث تقديمها السلع والخدمات بالوقت والمكان والشكل المناسب. فأنها لا تتحمل كامل تكاليف الأنشطة الاجتماعية التي تؤديها، لأنها بذلك تكون منظمة غير كفؤة اقتصادياً، إلا أنها ناجحة اجتماعياً. لذلك فإن " تكاليف الأنشطة الاجتماعية التي تؤديها يجب ان تنقل جزءا منها الى المستهلك، ليتحملها من خلال سياسة التسعير المعتمدة للسلع والخدمات المنتجة من قبلها ".

3- تعد التكنولوجيا شيئاً مهماً لدى الإدارة ولكن الافراد لا يقلون عنها اهمية ايضا. وبالتالي فإن اهمية التكنولوجيا لدى الإدارة تتمثل بما تحققه من توافق في منتجاتها، مع المعايير الحياتية الجديدة للإنسان. والافراد العاملون في الشركة هم ايضا بدرجة عالية من الاهمية لما يمثلونه من عنصر اساس في اداء وعمل المنظمة، وعليه يمكن القول بأن المادية شيء مهم ولكن القيم الانسانية لا تقل اهمية عن ذلك.

4- القيم الاجتماعية هي اكثر وضوحاً مما هي عليه وفق مبدأ تعظيم الربح. إذ ان حاجات العاملين ينظر اليها بانها تمتد الى ما هو ابعد من الحاجات الاقتصادية، كتحقيق الامان والرعاية وإدراكهم للمشكلات التي يعيشونها.

5- القيم السياسية مهمة للمنظمة، وتتنظر للحكومة بعين الترقب والحذر، لكونها ضرورية، وبنفس الوقت لكونها لا بد ان تتعامل معها.

6- القيم البيئية تنطلق من مبدأ ان تدع الرجل يتعامل مع البيئة المحيطة به ويسعى للسيطرة عليها، وهذا غير ممكن.

7- القيم الجمالية ليست بغريبة عن الإدارة على وفق هذا المفهوم، ولكنها لا تجد من هو قادر على ان يقدم الدعم والاسناد لهذه القيم الفنية والثقافية في المنظمة، " ولكنها مؤمنة بوجوب اهميتها سواء كان ذلك للوقت الحاضر او المستقبل ".

3- المفهوم البيئي

يتمثل هذا المفهوم والذي بدأت ملامحه تظهر في عام 1960 م في تحسس المديرين في كون مسؤولياتهم الاجتماعية لا تنحصر داخل المنظمة فحسب ولا ترتبط بالسوق حصراً بل تمتد الى اطراف وفئات متعددة تتمثل بعموم المجتمع، معنى ذلك انه يتوجب على الشركات، والكبيرة منها على وجه الخصوص ان تضع المصلحة العامة للمجتمع فوق اي اعتبار وانه لا يحق ان يتجاوز اي هدف او معيار اخر.

وبهذا الشكل فإن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يتمثل بتحقيق التأثيرات الايجابية نحو مصلحة المجتمع، وأن يتم تحقيق الارباح على الامد الطويل بنفس الوقت دون ان يكون هناك تعارض ما بين الهدفين أو تفضيل هدف الربح على انجاز الانشطة التي تسأل عنها منظمات الاعمال، ويمكن تلخيص مفهوم المسؤولية الاجتماعية وفق هذا المفهوم بالاتي:

1- القيم العقلانية لإدارة المنظمة تتمثل في تحقيق مصلحتها الذاتية، ولكنها مسؤولة بنفس الوقت عن مصالح المجتمع في ضوء القرارات التي تتخذها، وعليه فما هو نافع وضروري للمجتمع فإن من شأنه ان ينال اهتمام المنظمة، فالأرباح هي شيء جوهري للمنظمة ولكنها لا تمثل هدفها الوحيد فالأفراد هم الاكثر اهمية لها.

2- العلاقة مع المستهلك تركز على كونها مسؤولة عن تجهيزه بالسلع والخدمات التي يحتاجها بالوقت المناسب. مع ضرورة مراعاة النوعية والمعلومات التي يحتاجها، وبما يحقق رفاهية ويشبع حاجته منها.

3- النظرة الى العاملين في المنظمة تتطلق من ان لكل فرد منزلة وكرامة، مما يتطلب من الادارة ان تحسن التعامل معه بنفس الوقت فإن الادارة مسؤولة امام المالكين والمساهمين ومسؤولة امام المجتمع اساسا.

4- القيم الاجتماعية والانسانية التي تتعامل بها المنظمة على وفق هذا المفهوم تتطلق من كون الفرد عندما يعمل في المشروع فإنه لا ينفصل عن كونه إنسانا، وكونه رجلا اقتصاديا بنفس

الوقت، لذلك فإن الإدارة تستوعبه بالكامل وما يحمله من مشكلات، ومن خلال تنظيمه كعنصر مساهم في عمل المجموع، وأكثر من تلوح له بعصا العقوبة والتهديد.

5- القيم التكنولوجية لها أهمية ولكن لا يجب ان تطغى على قيم الافراد.

6- القيم السياسية التي تمثلها الحكومة، يكون من الضروري اخذها بالاعتبار في تحقيق مبدأ توعية الحياة أكثر من ان تتخذ الإدارة موقفا سلبيا او معارضا للحكومة، وبذلك فإن الإدارة تحقق مبدأ خلق روح التعاون بينها وبين الحكومة، وفي العمل على تجاوز ومعالجة المشكلات التي يعاني منها المجتمع.

7- المحافظة على البيئة وجعلها من مسؤولية الجميع إذا ما كانت الإدارة تساهم في تحقيق نوعية الحياة للأفراد والمجتمع.

8- القيم الجمالية ويجب ان تدرك من قبل الإدارة لما لها من تأثير كبير في الافراد وفي كونها جزءا من الحياة التي يعيشونها.

من خلال ما سبق يتضح لنا بأن المسؤولية الاجتماعية تدرج تحت ظل ثلاث مفاهيم تمثل القيم السائدة لدى المدراء وبشكل عام فإن التباين واضح بين الباحثين والمفكرين والاكاديميين في تبني أي من هذه المفاهيم، اذ يرى بعضهم ان المفهوم الكلاسيكي هو الأكثر قبولاً لكونه يمثل مسؤولية الإدارة نحو تحقيق اهداف المالكين في مجال الارباح وزيادة الثروة ويرى بأن الدولة هي المسؤولة عن مشكلات المجتمع وحلها ليس من مهمات منظمات الاعمال.

بالمقابل هناك الكثير من مديري الاعمال يلتزمون بالمفهوم الإداري لكونه يمثل العلاقة العادلة بين مختلف الاطراف التي تتعامل الشركة معه، سواء كانوا مستهلكين، مالكين، مقرضين....إلخ، فضلا عن تقديمها للأجور العادلة مع خلق الظروف المناسبة لأجواء العمل، ولكننا نلاحظ اتجاهها متزايدا لدى مديري الاعمال والاكاديميين في قبول المفهوم البيئي للمسؤولية الاجتماعية وخصوصا من قبل الشركات الكبيرة.

رابعاً: المسؤولية الاجتماعية بين التأييد والمعارضة

إن فكرة المسؤولية الاجتماعية مثار جدل بين المفكرين والعلماء وممارسي الإدارة، فالبعض يؤيدها والبعض الآخر يعارضها، ومن أشهر معارضي فكرة المسؤولية الاجتماعية Milton Freedman الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد والذي يقول بأن مسؤولية الشركة هي تحقيق الأرباح فقط، وهو يرى بأن قيام المنشأة بأداء المسؤوليات الاجتماعية يؤدي إلى تخفيض قدرتها على تحقيق الأرباح، والتي هي مطالب المالكين ومبرر وجود المنظمة ووسيلة استمرارها، أما لجنة التنمية الاقتصادية فقد نشرت في السبعينيات مذكرة مؤلفة من أربع وسبعون صفحة عنوانها "المسؤوليات الاجتماعية في شركات الأعمال" بأنه يجب على المنظمات أن يكون لديها التزام أخلاقي للمساعدة في التقدم الاجتماعي حتى ولو كان ذلك على حساب ربحيتها (جماعي وبن عبد العزيز، 2012).

1- المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر المنظمات والمجتمع

الأهداف التي تسعى إليها المنظمة ما هي إلا جزء صغير من المجتمع وبذلك تصبح المشكلات التي يعاني منها المجتمع متعكسة الاتجاه لكل من منظمات الأعمال والمجتمع، حيث من وجهة نظر المجتمع فإن المشكلة تكمن بأنها دلالة على وجود بعض الحالات الاجتماعية السائدة وهي الفجوة بين متطلبات المجتمع من جهة وواقع الحال من جهة أخرى، أما من وجهة نظر منظمات الأعمال فتري أن فرصتها المناسبة تكمن في تقديم الحل لما يعانيه المجتمع وتلبية حاجاته وفي نفس الوقت تحقيق منفعتها الذاتية من خلال الأرباح التي تساعدها على البقاء والاستمرار، حيث يرى بعض الباحثين أن رجل الأعمال الذي يؤمن بفلسفة الأعمال عليه أن يعلم أن المسؤولية الاجتماعية لا ترتبط بتحقيق الربح فحسب، بل في تحقيق حاجات المجتمع وبما يؤمن الحماية لهم بنفس الوقت، وبالتالي يصبح من المطلوب معالجة المشكلة من خلال تضيق الفجوة مع الواقع وهذا لا يتحقق إلا من خلال امتلاك المنظمة لإمكانيات حقيقية لمعالجة المشكلة وبما يقابلها أيضاً من قصور ومحددات تحول دون إمكانية التنفيذ (البكري، 2001).

2- الرأي المؤيد لتطبيق المسؤولية الاجتماعية

هنالك اسئلة كثيرة يمكن اثارها حول المسؤولية الاجتماعية للمنظمات، وواقع قبول مفاهيمها ومن ثم تطبيقها. فهناك وجهتا نظر متضادتان تظهران في هذا المجال تجاه تحمل المنظمة لمسؤوليتها الاجتماعية او من عدمه (البكري،2001)، وعليه فإن الرأي المؤيد لتطبيق المسؤولية الاجتماعية يتأتى من خلال المبررات الاتية (جماعي وبن عبد العزيز، 2012):

- أ- تصحيح للأثار السلبية التي قد تسببها بعض المنظمات كتلوث الهواء والمياه وغيره.
- ب- تحسين الصورة الذهنية للمنظمات أمام المجتمع المحلي وخاصة الشركات الكبيرة التي يتم انتقادها على نفوذها القوي وممارساتها الاحتكارية.
- ت- قدرة المنظمة المالية على القيام بالمشاريع التي تكلف كثيرا، ولا يستطيع المجتمع تحملها وحده.
- ث- تعد مجالا مناسباً في العلاقة بين منظمات الاعمال والمجتمع وبما يمكنها من البقاء في السوق.
- ج- تحقيق حالة الاشباع للحاجات ويعني مساهمتها في تحقيق الربحية الاجتماعية لعموم المجتمع، ودون ان تنحصر في من يمتلك القسم الاعظم من القوة الشرائية.
- ح- أنها تمثل الحالة الافضل للمستثمرين، وذلك عن طريق رفع قيمة الاسهم على الامد الطويل، لما تحظى به منظمة الاعمال من ثقة لدى المجتمع، وما تقوم به للحد من المخاطر التي يمكن ان تتعرض له مستقبلاً.
- خ- القوانين والتشريعات لا يمكنها ان تستوعب كل التفاصيل المرتبطة بالمجتمع، ولكن بوجود المسؤولية في الاعمال فإنها ستشمل قانوناً اجتماعياً .
- د- الوقاية من المشكلة أفضل من علاجها، لذلك من المناسب ترك منظمات الاعمال لتعمل في المجتمع ولتتجنب المشكلات وقبل ان تتفاقم ويصعب علاجها.

ذ- إن لم تقدم منظمات الاعمال بمهامها في تحقيق المسؤولية الاجتماعية ومساعدة المجتمع في معالجة وحل المشكلات التي يعاني منها فإنها يمكن أن تفقد الكثير من قوتها التأثيرية في المجتمع.

ر- تمثل فعلاً أخلاقياً واجباً، وعلى إدارت المنظمات إعطاء المزيد، ومن ثم المزيد من الاهتمام والرعاية الإنسانية والخيرية.

3- الرأي المعارض لتطبيق المسؤولية الاجتماعية

ينسجم الرأي المعارض لتطبيق المسؤولية الاجتماعية مع الافكار المنطلقة من المفهوم التقليدي للمسؤولية الاجتماعية والتي تعارض وجود هدف يفوق او يوازي الهدف الاسمي والوحيد للمنظمة وهو تحقيق الارباح (البكري، 2001)، وبذلك فإن الرأي المعارض لتطبيق المسؤولية الاجتماعية يسوق المبررات الاتية (جماعي وبن عبد العزيز، 2012):

أ- إن الالتزام بمهام المسؤولية الاجتماعية يحول المنظمة إلى شكل لا يختلف عما هو سائد في المنظمات الحكومية.

ب- إذا انفردت المنظمة بإنفاق المبالغ على تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية، فإن ذلك يعني تحملها كلفاً إضافية تنعكس على زيادة أسعار السلع التي تتعامل بها، وبالتالي تنعكس سلباً على موقفها وقوتها التنافسية في السوق.

ت- محدودية الخبرة والمهارة الناتجة لدى منظمات الاعمال في معالجة المشكلات الاجتماعية التي تعترض عملها.

ث- لا تملك قوة القانون في إلزامية التنفيذ من قبل منظمات الاعمال، أي أنه عمل تطوعي تقوم به المنظمة لا يحدد بالقانون.

ج- تضعف الاهداف الرئيسية الاخرى لمنظمة الاعمال إذا تم القيام بها لكونها تستنزف طاقة ليست بالقليلة من جهد المنظمة.

ح- المسؤولية الاجتماعية تكاليفها عالية، والتي بدورها ستعكس على المجتمع، وبما يؤدي إلى زيادة في قيم وأسعار السلع المشتراه.

خ- مديرو منظمات الاعمال ليسوا بالقضاة الذين يمكنهم النطق بالأحكام في تجاوز المشكلات الاجتماعية اينما وجدت، وإنما ذلك من مسؤولية الدولة والجهات التابعة لها وذات العلاقة حصراً.

د- تعد المسؤولية الاجتماعية مسألة معقدة وصعبة، لان القرارات المتعلقة بها تكون معمقة، ومتضمنة العديد من المتغيرات والتي يصعب استيعابها في الكثير من الاحيان، وخصوصاً في المنظمات صغيرة الحجم.

هكذا يبدو ان مبررات كل من الرأيين المؤيد والمعارض للمسؤولية الاجتماعية تبدو منطقية ومقنعة من وجهة نظر كل طرف، حيث ان تحميل المنظمة دوراً اجتماعياً يفوق طاقتها قد يربك أداء دورها الاقتصادي، ومن جانب اخر يرى الباحث أن الاهتمام بتعظيم الارباح والاحذ بوجهة نظر المساهمين دون مراعاة مصالح الاطراف الاخرى ذات العلاقة يجعل من منظمة الاعمال نظاماً اقتصادياً مغلقاً لا تربطه علاقة طيبة مع المجتمع.

خامساً: أبعاد المسؤولية الاجتماعية

لقد اجمع العديد من الباحثين على ان منظمات الاعمال تمارس عدداً من المسؤوليات الاجتماعية حيث سعى كل منهم الى محاولة تحديد أبعاد المسؤولية الاجتماعية من وجهات نظر مختلفة، ووضعوا لها مسميات متباينة (الحمدي، 2003)، ومن خلال استعراضنا لما جاء في الادبيات، نلاحظ أن ابعاد المسؤولية الاجتماعية للمنظمة تعد مترابطة ومتكاملة مع بعضها لتشكل في نهاية المطاف فلسفة المسؤولية الاجتماعية التي تسعى المنظمة الى تبنيها، وبما يحقق لها الفوائد المرجوة.

من وجهة نظر الباحث يرى ان أفضل تحديد لأبعاد المسؤولية الاجتماعية كونه تحديد شامل هو ما عرفه (Watson, 2011) بأن أبعاد المسؤولية الاجتماعية تتمثل في الاتي:

1- البعد الاقتصادي

ويقصد به ان تكون المنظمة نافعة ومجدية اقتصاديا، وان تحاول جاهدة توفير الامان للأخرين (الفيحان وألبز، 2012). حيث يتبين من خلاله العلاقة بين الاداء الاقتصادي والذي يتمثل في تنفيذ الاعمال بكفاءة وفاعلية للوصول الى النتائج التي تحقق أقصى ربح ممكن للمنظمة وبين الاداء الاجتماعي للمنظمة الذي يتمثل في تحقيق أهداف تتعلق بالمجتمع والفرد مثل (محاربة الفقر، الجريمة، توفير فرص عمل، الحد من التلوث،....)، إذ تبرز فكرة أو تساؤل يتمثل في ما يلي:

هل تبني المسؤولية الاجتماعية من طرف المنظمة يتعارض والاهداف الاقتصادية

للمنظمة؟؟

وللإجابة على هذا السؤال يمكن القول ان تبني فكرة المسؤولية الاجتماعية له اثر كبير وتكلفة كبيرة على المنظمة في اولى مراحلها اذ يكمن في تخصيصها جو من الموارد المالية والمادية من أجل النشاطات الاجتماعية.

من هنا تأتي بعض الآراء التي رفضت تكلفة المسؤولية الاجتماعية واعتبرتها هدأً للموارد التي توفر الكثير من الثروة له استغلت في الجانب الاقتصادي، وعلى العكس يرى البعض الاخر ان اثر المسؤولية الاجتماعية طويل الامد ولا يمكن ملاحظته الا في المدى المتوسط وطويل الامد، كما تم عرضه سابقا في الرأي المؤيد والمعارض لتطبيق المسؤولية الاجتماعية، يمكن القول ان الاداء الاقتصادي للمنظمة والمسؤولية الاجتماعية متعارضان في المدى القصير ألا انه يمكن الوصول في المدى الطويل الى علاقة توازن وتبادل بين كل منهما وذلك من خلال انعكاس كل منهما على الاخر، بمعنى اخر يتكامل كلي من الاداء الاقتصادي والاجتماعي في المدى الطويل، حتى ولو كان هذا الاخير يشكل عبئاً وتكلفة إضافية للمنظمة، ومنه يمكن القول انه لا يوجد تعارض بين كل من الاداء الاقتصادي للمنظمة والمسؤولية الاجتماعية إذ أن كل منهما يكمل الاخر بطريقة تخدم المنظمة على المدى المتوسط والطويل

ويحقق لها اهدافاً اقتصادية اكبر منها في حال عدم اهتمامها بالمسؤولية الاجتماعية، لما لها من اثر على صورة المنظمة ومكانتها ونشاطها بشكل إجمالي (إلياس و عبدالله، 2012).

2- البعد القانوني

أي ان المنظمة يجب ان تلتزم بإطاعة القوانين، وأن تكتسب ثقة الآخرين من خلال التزامها بتنفيذ الاعمال الشرعية وعدم القيام بالأعمال المخلة بالقانون (الفيحان والبز، 2012)، ويعني ايضاً ان المنظمة سوف تلتزم بقوانين المجتمع وتشريعاته، والمشاركة في حل المشكلات الاجتماعية، وحماية حقوق الانسان، وعدم التمييز بين الافراد على اساس الجنس والعرق والدين واللغة (خلف، 2012) ويتم ذلك من خلال:

- الالتزام بالقوانين المحلية والوطنية اثناء ممارسة النشاط الاقتصادي.
- مراعاة القوانين العالمية والدولية.
- الشفافية في نشر الانظمة والقوانين العالمية والدولية للاطلاع عليها من قبل جميع الموظفين والجهات القانونية الاخرى (السحبياني، 2009).

3- البعد الاخلاقي

بمعنى ان تكون المنظمة مبنية على اسس اخلاقية، وان تلتزم بالأعمال الصحيحة، وان تمتنع عن اىذاء الآخرين (الفيحان والبز، 2012).

وذلك من خلال احترام الجوانب القيمية والاخلاقية والسلوكية والمعتقدات في المجتمعات التي تعمل فيها. وفي حقيقة الامر، فإن هذه الجوانب لم توطر بعد بقوانين ملزمة لكن احترامها يعتبر امراً ضرورياً لزيادة سمعة المنظمة في المجتمع وقبولها. ومن بين الامور المتعلقة بهذا البعد مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف، ومراعاة حقوق الانسان، واحترام العادات والتقاليد، ومراعاة الجوانب الاخلاقية في الاستهلاك (راشي، 2003).

4- البعد الانساني

اي ان تكون المنظمة صالحة، وان تعمل على الاسهام في تنمية وتطوير المجتمع، وان تعمل على تحسين نوعية الحياة (الفيحان والبز، 2012).

وهو ايضا المبادرات الطوعية للمنظمة التي تنتم بطابعها الانساني كبرامج التدريب لفئات من المجتمع من كبار السن او الشباب، حيث لا تكون هذه النشاطات او المبادرات بشكل اساسي مرتبطة بمجال عمل المنظمة ؛ حيث لا ينتظر منها زيادة في الارباح او في الحصة السوقية (إلياس و عبدالله، 2012).

سادسا: أهمية تبني المسؤولية الاجتماعية لدى منظمات الاعمال والمجتمع

أشارت العديد من الدراسات الى الفوائد المتزايدة التي جنتها العديد من المنظمات خلال العقود الماضية، جراء تبنيها للمسؤولية الاجتماعية فيلا عملها ضمن استراتيجيتها التنظيمية، استجابة للضغوط والتحديات الخارجية والداخلية التي واجهتها تلك المنظمات ومنها الضغوط التشريعية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وفي ظل تزايد الاهتمام بمفهوم المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال، يبرز هنا تساؤل حول الاسباب التي تشجع المنظمات على الالتزام بهذه المسؤولية خاصة في ضوء ما تنطوي عليه من اعباء مالية ومادية، وتشير التجارب الدولية الى ان اهمية تبني الدور الاجتماعي يعود بالنفع على كل من منظمات الاعمال من جهة والمجتمع من جهة اخرى، حيث من الفوائد التي تحققها منظمات الاعمال من خلال هذا التبني (الغالبى والعامري، 2005):

1- تحسين الاداء المالي: البحوث التي اجريت في هذا المجال من مجالات المسؤولية الاجتماعية للشركات قد بينت وجود صلة حقيقية بين ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات والاداء المالي الايجابي.

2- تخفيف تكاليف التشغيل: هناك مبادرات كثيرة تستهدف تحسين الاداء البيئي وتؤدي الى خفض التكاليف مثل تقليل انبعاثات الغازات التي تسبب تغير المناخ العالمي او تقليل

استخدام المواد الكيميائية الزراعية، كما يمكن تقليل تكاليف التخلص من النفايات من خلال مبادرات اعادة تدويرها. والجهود المبذولة في اطار المسؤولية الاجتماعية للشركات في مجال الموارد البشرية مثل جداول العمل المرنة، والتناوب على الوظائف وغير ذلك من البرامج المتصلة بمكان العمل تؤدي الى خفض نسبة غياب العاملين، وزيادة الاحتفاظ بعدد كبير من الموظفين شديدي الحماس للعمل، والفعالية والكفاءة الانتاجية، وخفض تكاليف التوظيف والتدريب.

3- تحسين سمعة المنظمات: والتي تبنى على اساس الكفاءة في الاداء، والنجاح في تقديم الخدمات، والثقة المتبادلة بين المنظمات وأصحاب المصالح ومستوى الشفافية الذي تتعامل به هذه المنظمات ومدى مراعاتها للاعتبارات البيئية واهتمامها بالاستثمار البشري ويسهم التزام المنظمات بمسئوليتها الاجتماعية بدرجة كبيرة في تحسين سمعتها (مولاي وبوزيد، 2001).

4- تعزيز المبيعات وولاء العملاء: ان العودة بصورة ملحوظة الى تامين النقاء البيئي والمنتجات الطبيعية قد دفع المستهلكين الى الاهتمام الخاص بعمليات الانتاج وتأثير هذه العمليات والمنتجات على البيئة، على الرغم من ان منظمات الاعمال التجارية يجب عليها ان تفي في المقام الاول بالمعايير الشرائية للمستهلكين مثل الاسعار، وجودة السلع، وتوفرها، وسلامتها وملاءمتها، فإن الدراسات تظهر تزايد الرغبة في الشراء او عدم الشراء بسبب بعض المعايير الاخرى المستندة الى قيم مثل قلة التأثير على البيئة، وعدم استخدام مواد او مكونات معدلة وراثياً .

5- زيادة الانتاجية والجودة: ان الجهود التي تبذلها المنظمات في سبيل الاضطلاع بالمسؤولية الاجتماعية من خلال القوة العاملة والعمليات التي تقوم بها تؤدي في الغالب الى زيادة الانتاجية وتخفيض معدل وقوع الاخطاء وتعزز الفعالية والكفاءة عن طريق تحسين ظروف العمل وزيادة مشاركة الموظفين في صنع القرار.

6- زيادة القدرة على جذب الموظفين والاحتفاظ بهم: المنظمات المسؤولة اجتماعيا يسهل عليها تعيين موظفين ذوي كفاءة عالية والمحافظة عليهم، ويؤدي ذلك الى خفض تكاليف التوظيف والتدريب، ويتم في الغالب تعيين الموظفين من المجتمع الذي تعمل فيه الشركة ولهذا السبب، ستصبح القيم المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات متسقة مع قيم الموظفين، الشيء الذي يستبعد أي تعارض من حيث القيم ويعزز بيئة العمل (جماعي وبن عبد العزيز، 2012).

ومن الفوائد التي تعود على المجتمع من خلال تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية (إلياس وعبدالله، 2012):

- 1- تعزيز الحقوق الاساسية للمواطنين والمتمثلة في الصحة والتعليم وحقوق العاملين وغيرها.
- 2- المساهمة في التطوير والتنمية للمجتمع.
- 3- تحسين البيئة بشكل عام والمحافظة عليها.
- 4- زيادة التكافل الاجتماعي بين شرائح المجتمع ويجاد شعور بالانتماء من قبل الافراد والفئات المختلفة.
- 5- تحقيق الاستقرار الاجتماعي نتيجة توفر مستوى من العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وتحسين نوعية الحياة في المجتمع.
- 6- تحسين التنمية السياسية انطلاقا من زيادة مستوى التنقيف بالوعي الاجتماعي على مستوى الافراد والجماعات والمنظمات.

وتأسيسا على ما سبق، يمكن القول بأن منظمات الاعمال اذا ما تبنت فلسفة المسؤولية الاجتماعية فان ذلك سيعزز من سمعتها وميزتها التنافسية، كما ان ذلك سينمي درجة الرضا لدى اصحاب المصالح من خلال الاستماع لآراء ووجهات نظر الجمهور وجماعات الضغط، وبالتالي تحقيق ميزة تنافسية للمنظمة مما يعزز رياديتها في السوق.

سابعاً: مجالات تطبيق المسؤولية الاجتماعية

حاول بعض الباحثين تحديد مجالات تطبيق المسؤولية الاجتماعية في إطار عام يمكن ان يغطي مجموعة من الابعاد ويرون ان هذه المجالات يمكن ان تتكيف بقياسات مختلفة وفق اعتبار طبيعة عمل المنظمة ونشاطها وحسب تأثير فئات اصحاب المصالح، ويمكن تقسيم هذه المجالات الى مسؤولية اجتماعية تجاه كل من المجتمع والعاملين والمستهلكين والجهات الحكومية وسيتم الحديث عن كل فئة بشيء من التفصيل.

1- المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال تجاه المجتمع

يتمثل هذا النوع من الانشطة في الخدمات التي تقدم النفع العام لأفراد المجتمع، والمشاركة مع الحكومة في تقديم تلك الانشطة بغرض القضاء على المشكلات الاجتماعية، وهذا سوف يخلق مناخاً جذاباً للاستثمار ويوفر الاستقرار الاجتماعي لفئات المجتمع (راشي، 2013) وهذا يتطلب من المنظمات ان تعمل على اختيار مجالات مساهمتها وفقاً لأولوية الحاجة اليها من المجتمع في ضوء مواردها المخصصة للبرامج الاجتماعية ومن تلك المجالات التي تساهم فيها المنظمات في خدمة المجتمع ويشمل هذا البند ما يلي:

- أ- تكوين الانطباع الحسن لدى أفراد المجتمع مع السعي الى اسعاد الانسان ورفاهيته والارتقاء بمستواه التعليمي، الاجتماعي، (راشي، 2013).
- ب- المساهمة في بناء المدارس وأماكن العبادة ودعم المنظمات الخيرية والمتاحف والمساهمة في تطوير الصحة العامة والتعليم (القاضي، 2010).
- ت- تقديم المنح المالية للجهات التعليمية، والجامعات، ومعاهد البحوث، وتمويل الابحاث في المجالات المختلفة، سواء أبحاث الجامعات او الابحاث العلمية التي تقوم بها المنظمات في مجالات متعددة .
- ث- تمويل بعض الانشطة والبرامج الثقافية والترفيهية، الرياضية، والفنية التي تساهم في خدمة المجتمع.

- ج- المساهمة في تحديث وتطوير بعض المدن، ورصف الطرق، وتجميل الميادين.
- ح- تقديم المساعدات المالية والعينية للمستشفيات، ودعم مجالات الرعاية الصحية، وبرامج علاج الادمان من الكحوليات والمخدرات على اختلاف انواعها.
- خ- المساهمة في الانفاق على برامج ووسائل تنظيم الاسرة للمساعدة في حل مشكلة الاسكان، واقامة المدن السكنية للعاملين بالمنظمة.
- د- تقدم المنظمات في النظم الرأسمالية مساهمات مالية لبرامج الحكومة الخاصة بالمنح المالية للأفراد المتعطلين عن العمل مساهمة منها في علاج مشكلة البطالة.
- ذ- تقديم الفرص الوظيفية للمعوقين، ووضع برامج تدريبية لرفع كفاءتهم، ورفع المستوى الثقافي والمهني للعاملين.
- ر- أنشطة بيئية مثل إقامة الحدائق الخضراء للحفاظ على البيئة.
- ز- مساعدة أفراد المجتمع في حالة الكوارث الطبيعية والاجتماعية.
- س- التزام المنظمة بدفع الضرائب، وهذا يعد اسهاماً اجتماعياً لمساعدة الدولة على تمويل الخدمات الاجتماعية والانفاق على أنشطة البنية الأساسية. (راشي،2013).

2- المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين

أفضل برامج العلاقات العامة الاجتماعية هي البرامج التي ترعى العاملين، وتمكنهم من العمل بكفاءة في خدمة المنظمة والمجتمع، وذلك من خلال تحسين نوعية بيئة العمل، والاهتمام بالتغذية المناسبة لهم، (راشي،2013).

كما ويمثل الاهتمام والانفاق على الموارد البشرية في المؤسسة استثماراً استراتيجياً، تجني ثماره في الاجلين القصير والبعيد، حيث تمثل العمالة مجالاً داخلياً من مجالات المسؤولية الاجتماعية، تلتزم المنظمة فيه بتوفير الخدمات اللازمة لتحسين جودة حياة العاملين ورضاهم الوظيفي. ومن اهم المساعدات تجاه العاملين نجد ما يلي (راشي،2013):

أ- توفير البرامج التدريبية اللازمة بالداخل والخارج، لزيادة مهارات العاملين وقدراتهم والانفاق على بعض العمال الراغبين في إكمال دراستهم العليا وذلك لتنمية مهاراتهم الفنية والادارية.

ب- توفير سياسة ترقية تعترف بقدرات العاملين وتثمن جهوداتهم وتحقق لهم الفرص المتساوية.

ت- وضع نظام تأميني خاص بالمشاركة مع العاملين والمساهمة في التأمينات الاجتماعية عن العاملين بنسبة معينة من رواتبهم واجورهم للحصول على مرتب تقاعد مناسب.

ث- وضع نظام للرعاية الصحية والعلاج بالمستشفيات، ودفع نفقات الادوية الطبية للعاملين وعائلاتهم.

ج- منح العاملين اجور ومرتبات تحقق لهم مستوى معيشي مناسب.

ح- وضع نظم للحوافز والمكافآت اللازمة، والتي تعود على اداء العمال.

خ- إقامة سكن للعاملين او على الاقل مساعدتهم مادياً في الحصول على سكن مناسب.

د- توفير وسائل النقل من مناطق السكن الى اماكن العمل وبالعكس.

ذ- توفير الامن الصناعي والعمل على تفادي الحوادث بالمنظمة وتوفير بيئة نظيفة خالية من التلوث.

ر- توزيع حصة على العاملين من الارباح السنوية الموزعة.

3- المسؤولية الاجتماعية تجاه المستهلكين

اكتسب موضوع حماية المستهلك أهمية كبيرة في السنوات الاخيرة، وبرزت متطلبات حمايته كقضية هامة ضمن قضايا المسؤولية الاجتماعية الواجب على المنظمة اخذها في الحسبان عند وضع الخطط واتخاذ القرارات. وبالتالي تهدف المساهمات والانشطة التي تقدمها

المنظمة في مجال تحسين جوانب جودة المنتج الى تحسين سمعة المنظمة في نظر المستهلك بالدرجة الاولى، وكذلك في الاوساط الصناعية والتجارية، مما يعود ذلك على زيادة قدرتها التنافسية وحصة مبيعاتها في السوق المحلية وسهولة نفاذها الى الاسواق الخارجية.

4- المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال نحو المساهمين (أصحاب المصالح)

المحافظة على حقوق المساهمين في الحصول على الربح، فهم الجهة ذات الثقل الكبير والتي يفترض ان تتبنى الادارة اهدافهم المتمثلة بزيادة الارباح وتعظيم قيمة الاسهم وتحسين صورة الشركة في المجتمع (الغالبى والعامري، 2006)، بالإضافة الى القيام بكل ما يدعم موقف الشركة لدى الجماهير ومن بينها ما تقوم به من أنشطة اجتماعية تدعم الصورة الذهنية للمنظمة لدى الجماهير وفقاً لإمكانيات معقولة لا تضر بمصالح المستثمرين حتى لا تتعرض المنظمة لقوانين قد تضر وتقيد اعماله. ويتم ذلك من خلال إعطاء الفرصة لممثلي مجموعات المساهمين، بالاشتراك في اجتماعات مجلس الادارة، والاسترشاد بأرائهم في سياسات وأعمال المنظمة، وتحسين وتطوير التقارير المالية للمنظمات والتي توضح الموقف المالي للجماهير وللمساهمين والجهات الحكومية (راشي، 2013).

5- تدعيم علاقة المنظمة مع الجهات الحكومية

يفرض الالتزام بمفهوم المسؤولية الاجتماعية على المنظمات ضرورة التفاعل والتعاون الاختياري بين المنظمة والجهات الحكومية بهدف التعاون في حل بعض مشاكل المجتمع التي تحتاج الى مساهمة المنظمات وفقاً لما تختاره من مجالات، وتحدد حجم مساهمتها المالية والفنية فيها، والحد الأدنى من مسؤولية المنظمات الاجتماعية يتمثل في قبول المنظمات للقوانين التي تصدرها الدولة لحماية البيئة، والصحة العامة وحقوق المستهلكين ويتسع مجال مسؤولية المنظمات ليتجاوز ما تفرضه القوانين الى افاق ومساهمات اوسع مثل التعاون مع الحكومة في تحديث وتطوير المدن، ورصف الطرق، والمساهمة في نفقات بحوث علاج تلوث البيئة وغيرها من المجالات الاخرى حتى تتفادى ضغوط الرأي العام، وانتقادات المجموعة البيئية التي قد تدفع

الحكومة الى فرض مزيد من التشريعات التي تتدخل في اعمال المنظمات وقد تضر بمصالحها مما يسيء الى صورتها الذهنية لدى الجماهير (راشي، 2013).

ثامناً: المسؤولية الاجتماعية في فلسطين

إن قياس تبني شركات القطاع الخاص عموماً أو عدمه للمسؤولية الاجتماعية في فلسطين تحدده المفاهيم المتفق عليها، وتلك المعايير المتبعة عالمياً لقياس هذا التبني، فقد تحدثت دراسة (زغب، 2011) بأنه لا يوجد مفهوم واضح ومتكامل للمسؤولية الاجتماعية لدى الشركات الخاصة في فلسطين خاصة مع غياب الاطر التشريعية والتنظيمية والمؤسسية التي من شأنها تعزيز هذا المفهوم، لكنها في نفس الوقت أشارت لوجود اجتهادات من بعض الشركات التي تعتقد انها تمارس مسؤوليتها الاجتماعية عبر بعض البرامج والاعانات والتبرعات هنا وهناك، ولا تتكر هذه الدراسات ان مثل هذه المبادرات تشكل جزءاً من المسؤولية الاجتماعية، ولكن المسؤولية الاجتماعية لا تتحقق بتقديم الاعانات والحواسيب وفتح المدارس ورياض الاطفال فقط، بل ترتبط بأمر عدة منها المحافظة على البيئة، وشفافيتها وممارستها للعدالة والحكم الصالح، وتجنب التلاعب بالأسعار، وجودة الخدمات والمنتج والاسهم.

تاسعاً: سوق فلسطين للأوراق المالية

يعد سوق فلسطين للأوراق المالية أحد الأسواق الناشئة، ويعمل في ظل ظروف غير عادية، نظراً لوجود وتسلط الاحتلال الصهيوني على الاقتصاد الفلسطيني، وتتصله من الاتفاقيات التي وقعها مع السلطة الفلسطينية، فالاقتصاد الفلسطيني لم يصل بعد الى حالة الانفكاك عن الاقتصاد الاسرائيلي، نظراً لطبيعة بروتوكول باريس الاقتصادي المكمل لاتفاق اوسلوا، والخاص بالجوانب الاقتصادية، والذي قيد العديد من المؤسسات المالية والاقتصادية الفلسطينية.

انضم سوق فلسطين للأوراق المالية عضواً عاملاً فيه عام 1998م، كما تم قبول سوق فلسطين للأوراق المالية عضواً في اتحاد الاسواق الاوراسيوية الواقع بمدينة اسطنبول في

تركيا، حيث يعد السوق الثالث المنضم لاتحاد البورصات الاوراسيوية بعد سوق مصر والاردن، وفي خطوة لجذب الاستثمارات الاجنبية وقع سوق فلسطين في عام 1999م اتفاقية مع البنك البريطاني للشرق الاوسط لتقديم خدمات الحفظ الامين، ومقاسة الاوراق المالية للمستثمرين الاجانب في فلسطين، كما وقع سوق فلسطين للأوراق المالية اتفاقية توأمة وتعاون وتبادل خبرات مع سوق ستوكهولم بتاريخ 2000/6/20م (اللولو، 2009).

المبحث الثاني الاطار المفاهيمي للتجنب الضريبي

تعد الضريبة فريضة نقدية الزامية، فإنها تمثل عبء على دافعها غالباً ما يعي إلى تجنبها عند اتخاذه إقرارات الادارية. ولان العديد من تلك القرارات سوف تتأثر ضريبياً، فإن متخذي القرارات عليهم الاخذ في الاعتبار الاثار الضريبية لما يتخذونه من قرارات، ومن هنا يظهر دور التجنب الضريبي. وقد أصبحت الطرق والاساليب التي تتبعها الشركات من أجل التجنب الضريبي أكثر تعقيداً في السنوات الاخيرة (بدوي وزكي، 2016) ويمكن تناول الاطار المفاهيمي للتجنب الضريبي من خلال الفرعيات التالية:

مفهوم التجنب الضريبي: Tax Avoidance

تعتبر ممارسات التجنب الضريبي قديمة قدم الضرائب ذاتها، وأصبحت الطرق والاساليب التي تتبعها الشركات من أجل التجنب الضريبي أكثر تعقيداً في السنوات الاخيرة، ومن خلال استقراء وتحليل الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التجنب الضريبي يمكن القول ان هناك تعدد وعدم اتفاق على تعريف محدد لمفهوم التجنب الضريبي، حيث اختلف الباحثون في تعريفهم له. ومن أهم التعريفات ما يلي:

تعرف بعض الدراسات التجنب الضريبي بأنه قدرة الممول على دفع مبلغ منخفض من الضريبة لكل دولار من الدخل المحاسبي المالي المفصح عنه للإدارة الضريبية. ومن ثم فالتجنب الضريبي هو تخفيض في الالتزامات الضريبية الصريحة للممول. كما تتفق بعض الدراسات السابقة (Frank et al., 2009, Hanlon and Heitzman, 2010) التجنب

الضريبي على انه تخفيض الدخل الضريبي من خلال التخطيط الضريبي، ومن ثم ينظر للتجنب الضريبي على انه يشمل أنشطة التخطيط الضريبي التي تعتبر قانونية او قد تقع في المنطقة الرمادية للقانون الضريبي. فالتجنب الضريبي بأنه سلسلة متصلة من استراتيجيات التخطيط الضريبي، مما يترتب عليه تخفيض واضح في المدفوعات الضريبية للشركة.

بينما يعرف البعض (Elchinger, 2016) التجنب الضريبي بأنه قيام الممول بتخفيض واضح للمدفوعات الضريبية، ويشمل ادارة الضرائب، والتخطيط الضريبي، وعدوانية الضرائب Tax aggressive، والتهرب الضريبي، والتأجيل الضريبي. ومن ثم يعرف التجنب الضريبي على انه سلسلة متصلة من استراتيجيات التخطيط الضريبي تبدأ بتصرف معين وتتضمن مصطلحات مثل " عدم الالتزام " و " التهرب الضريبي "، و " العدوانية " هي الاقرب في نهاية السلسلة.

وتعرف دراسة (Knuutinen, 2013) التجنب الضريبي بأنه سلوك الممولين يتضمن استخدام قانوني ومشروع للنظام لتدنية مقدار الضريبة بطرق قانونية لتحقيق مزايا ضريبية، وبالرغم من حقيقة أن تلك التصرفات والاعمال قانونية، إلا انها تخالف الغرض من القانون الضريبي، حيث الغرض النهائي او الحقيقي لتلك التصرفات عادة ما يكون خفي.

وتؤكد دراسة (Hansen, 2015) أنه عند تعريف التجنب الضريبي يجب التمييز بين السلوك الضريبي القانوني والسلوك الضريبي غير الاخلاقي، فعلى الرغم من انه عادة ما تعتبر ممارسات التجنب الضريبي من الممارسات المشروعة والقانونية، إلا انه سلوك غير أخلاقي يتضمن استغلال ثغرات القانون الضريبي والمناطق الرمادية بالقانون، بينما على الجانب الاخر يعرف التهرب الضريبي على انه سلوك غير قانوني يتضمن التلاعب والاحتيايل والغش من جانب الممول.

وتعرف دراسة (Eichinger, 2016) التجنب الضريبي بأنه يشير الى معاملة مالية لا نستطيع ربطها بالاقتصاد الحقيقي ولكنها تخدم فقط الممول، بمعنى أن اي معاملة يمكن تصنيفها

على انها تجنب ضريبي عدواني إذا كان هدفها او غرضها الاساسي هو تخفيض العبء الضريبي وليس لها أي هدف اقتصادي.

وتأسيسا على ما سبق، يمكن القول ان هناك عدة مصطلحات تستخدم ويجب الفصل بينها وتحديد الاختلاف الرئيسي بينها منها التجنب الضريبي، والتهرب الضريبي، والتخطيط الضريبي، ويمكن التفرقة بين المفاهيم الثلاثة على النحو التالي: -

أ - التخطيط الضريبي Tax planning

يتضمن جوهر التخطيط الضريبي في اعتباره وسيلة لتحقيق منافع (وفورات) ضريبية للممول تؤدي الى تعظيم العائد بعد الضريبة، وذلك بتنظيم أوضاع الممول على المدى الطويل، من خلال استراتيجيات بعيدة المدى لا تجرمها القوانين، ولكن باتباع كافة الاحكام القانونية والادارية التي تنظم عملية التحاسب الضريبي (بدوي وزكي، 2016).

وبناء عليه فإن التخطيط الضريبي لا يتعارض مع الهدف من القانون الضريبي، على سبيل المثال اختيار الشكل القانوني للمشروع بما يترتب عليه التزامات ضريبية مختلفة، ومن ثم فالتخطيط الضريبي يكون مقبولا من حيث المبدأ، وبكثيرة فرص التخطيط الضريبي ليست واحدة لكل الممولين، ومن ثم فقد يؤدي التخطيط الضريبي لتوزيع غير عادل للعبء الضريبي، فقد يؤدي لزيادة العبء الضريبي على أحد الممولين، كما قد يؤدي الى عدم كفاءة اقتصادية.

ويمكن تقسيم أنشطة التخطيط الضريبي لمجموعتين إحداهما التخطيط الضريبي المقبول (الطبيعي)، والاخر التخطيط الضريبي غير المقبول (العدواني)، فعلى المستوى الدولي يتضمن التخطيط الضريبي العدواني الاستخدام الكثيف للأدوات المالية واستخدام الملاذ الضريبية وهياكل راس المال غير المتوازن واسعار التحويل، وتعتبر أنشطة التخطيط الضريبي العدواني أنشطة غير مسؤولة اجتماعياً من وجهة نظر اصحاب المصالح (Knuutinen)، وتعرف اللجنة الأوروبية التخطيط الضريبي العدواني بأنه ممارسات تنشأ من الاستفادة من النظام الضريبي أو عدم التطابق بين نظامين ضريبيين أو أكثر، بهدف تخفيض الالتزام الضريبي وذلك من خلال ترتيبات قانونية تتعارض مع الهدف من القانون الضريبي (Elchinger. 2016).

ب- التجنب الضريبي Tax Avoidance

يتضمن التجنب الضريبي استخدام الممول لأساليب مشروعا قانوناً بهدف تخفيض مقدار الضريبة المستحقة عليه، دون الالتجاء لأية عمليات مخططة، حيث لا ينظم أوضاع الممول على المدى الطويل، بل يعمل على تجنب الوقائع الضريبية فيقتصرها غالباً على بعض المعاملات دون البعض الآخر (بدوي وزكي، 2016). وبالتالي يشير مصطلح التجنب الضريبي الى تخفيض المدفوعات الضريبية بصورة قانونية، وتعتمد ممارسات التجنب الضريبي على عدم التأكد الذي يحيط بالقوانين الضريبية، بالإضافة الى قيام المهنيين الضريبيين باستغلال عدم التأكد او ما يطلق عليه المنطقة الرمادية في القانون الضريبي والتي تخلق الدافع للممولين لممارسة التجنب الضريبي، وبالرغم من ان التجنب الضريبي هو سلوك يتضمن استخدام قانوني ومشروع للقانون الضريبي، الا ان هذا السلوك يخالف الغرض من القانون الضريبي، فإذا كان التجنب الضريبي غير مجرم، الا ان القانون الضريبي يعمل على مكافحة التجنب الضريبي (Knuutinen, 2013)، لذلك فمن الواضح أن الأنشطة المرتبطة بالتجنب الضريبي ليست أنشطة مسئولة اجتماعياً، فالتجنب الضريبي لا يجعل الممول في وضع أفضل أو أسوأ حالاً، ولكنه يجعل الحصيلة الضريبية للدولة في وضع أسوأ. (Elchinger. 2016)

ج- التهرب الضريبي Tax evasion

يعرف التهرب الضريبي بأنه تصرف أو سلوك أو عمل مخالف للقانون الضريبي، يقوم على تقديم بيانات غير صحيحة لغرض التهرب من دفع الضريبة بما يعرض من يمارسه في حالة اكتشافه الى عقوبات مالية وأحياناً جنائية (بدوي وزكي، 2016)، وبالتالي يتضمن التهرب الضريبي تخفيض المدفوعات الضريبية بشكل غير قانوني من خلال إخفاء البيانات أو الخداع أو تدمير السجلات أو تقديم اقرار ضريبي خاطئ، وبالتالي فهو سلك غير قانوني وغير اخلاقي. وفي ضرائب الدخل يعني التهرب الضريبي الافصاح عن دخل أقل مقارنة بالدخل الحقيقي المكتسب او تضخيم التكاليف الواجبة الخصم، ويحاول المتهرب تحقيق هذا الهدف من خلال إخفاء الحقائق أو تزيفها، ويعتبر التهرب الضريبي جريمة يعاقب عليها القانون (Knuutinen, 2013) وبالتالي فإن أنشطة التهرب الضريبي تعتبر أنشطة غير مسئولة اجتماعياً.

أهداف ممارسات التجنب الضريبي

تمثل ضريبة الدخل عبء ضريبياً يتم اقتطاعه من الإيرادات التي تحققها الوحدة الاقتصادية، مما يؤدي إلى عدم القدرة على الاستفادة من ذلك الجزء المستقطع سواء بالاستثمار أو التمويل، لذلك تنشأ دوافع لدى الوحدات الاقتصادية لتخفيض ذلك العبء من خلال ممارسات التجنب الضريبي، ويمكن القول أن هناك ثلاثة دوافع أساسية لممارسات التجنب الضريبي تتمثل في تخفيض المدفوعات الضريبية إلى أقل حد ممكن، وتأجيل استحقاق الضريبة كلما أمكن ذلك بتعجيل خصم قيمة التكاليف المسموح بخصمها في السنوات الأولى، خاصة في حالات الاعفاء الضريبي، وأخيراً سداد الضرائب على الربح المفصح عنه في الدولة بدلاً من الربح الأصلي الذي تم اكتسابه في مكان آخر أو دولة أخرى.

الليات التجنب الضريبي

يتضمن التجنب الضريبي قيام إدارة الشركات باختيار السياسات والاستراتيجيات المؤدية إلى تخفيض العبء الضريبي واجبة الاداء قدر المستطاع بما لا يخالف احكام القانون الضريبي، وذلك من خلال ترتيب الامور المالية ومعالجتها بطرق تؤدي إلى تخفيض ذلك العبء، وقد تناولت منظمة التعاون الدولي استراتيجيات التخطيط الضريبي في نشرتها " تآكل القاعدة الضريبية ونقل الارباح "، حيث اوضحت ان الشركات تستغل الثغرات وعدم التطابق في الانظمة الضريبية على المستوى الدولي لنقل او تحويل الارباح لمناطق لا يتم فرض ضرائب بها او منخفضة الضريبة مما يترتب عليه تخفيض الضريبة الاجمالية على الشركة وبالرغم من ان الهدف الاساسي من الاتفاقيات الدولية الضريبية هو تجنب الازدواج الضريبي للشركات المتعددة الجنسيات، الا ان استراتيجيات التخطيط الضريبي العدوانية استغلت مثل هذه الاتفاقيات لتحقيق وفر ضريبي مضاعف على المستوى الدولي. ومن أهم الليات أو استراتيجيات التجنب الضريبي، الملاذ الضريبي Tax heaven، والتسعير التحويلي Transfer Pricing. (Eichinger, 2016). ويمكن توضيح تلك الليات على النحو التالي:

1- الملاذ الضريبية

أصبحت الملاذ الضريبية أحد أهم الاساليب المستخدمة في التجنب الضريبي (Henn, 2003)، حيث يتم نقل الارباح الى مناطق ذات معدلات ضريبية منخفضة، أو غير خاضعة للضريبة، أو يوجد بها قصور في عملية تبادل المعلومات وعدم الوضوح، أي نقل الارباح الى أنظمة ضريبية تفضيلية Preferential tax regimes. وتعتبر هذه المشكلة أكثر حدة وخطورة في الدول النامية والتي تعتمد بصورة كبيرة على ضرائب الدخل من الشركات المتعددة الجنسيات، هذا بالإضافة الى ان المنافع المفترضة والمتوقعة لدول الملاذ الضريبية عادة لا تؤثر على السكان الاصليين الذين يعانون من ارتفاع الاسعار، وجميع ما سبق يتناقض مع التزامات المسؤولية الاجتماعية للشركات (بدوي وزكي، 2016).

ويمكن القول ان قيام الشركات باستغلال الثغرات في القانون الضريبي وعدم التطابق في القواعد الضريبية في الانظمة الضريبية الدولية أدى الى اتجاه الشركات الى نقل أو تحويل الارباح لمناطق لا يتم فرض ضرائب بها أو ذات معدلات ضرائب منخفضة، ويطلق على تلك المناطق الملاذ الضريبية، مما يؤدي الى تخفيض المدفوعات الضريبية الاجمالية لهذه الشركات، وهذه الترتيبات أو التصرفات تعتبر قانونية ومشروعة لان تحركات رأس المال والافراد لم يتم تغطيته في القانون الضريبي حتى الان. ومن ثم يمكن ادراك حقيقة أن القواعد الضريبية الدولية فشلت في مواكبة العولمة والتغيرات التكنولوجية. فالاتفاقيات الدولية الضريبية تهدف الى تجنب الازدواج الضريبي للشركات متعددة الجنسيات، ولذلك فإن استراتيجيات التجنب الضريبي أصبحت عدوانية واستغلت مثل هذه الاتفاقيات لتحقيق تخفيض ضريبي مضاعف.

2- التسعير التحويلي

لا شك إن الطريقة التي تستخدم في تسعير التحويلات، التي تتم بين شركات المجموعة، تعد أحد اساليب التجنب الضريبي ((OECD, 2015) وتستخدم طريقة او استراتيجية التسعير التحويلي كوسيلة للتجنب الضريبي بصفة خاصة للأصول غير الملموسة، مثل حق الملكية

الفكرية، أو الخدمات، لأنه يكون من الصعب مقارنة الاسعار بالنسبة لتلك العناصر، بالإضافة إلى عدم وجود طرف ثالث.

ويمكن القول أن سعر التحويل لا يمثل مشكلة في حد ذاته، ولكن سعر التحويل المسيء Transfer pricing abusive يمثل مشكلة خطيرة، حيث قد تستخدم الشركة أسعار تحويل غير صحيحة تستخدمها لتحويل البضاعة بين فروعها المختلفة في المواقع أو الدول المختلفة التي قد تختلف في الانظمة الضريبية الخاضعة لها، وذلك من أجل تحويل الارباح من الدول مرتفعة الضريبة الى دول اخرى منخفضة الضريبة (Hansen,2015).

العوامل المؤثرة على ممارسات التجنب الضريبي

تتعدد العوامل والمتغيرات التي تؤثر على ممارسات التجنب الضريبي، ويمكن اعتبار تلك العوامل بمثابة مجموعة من الاعتبارات التي يجب أن يأخذها كلا من الممول الضريبي والمشرع الضريبي، وتتضمن تلك العوامل كلا من، أنواع الضرائب التي يتضمنها النظام الضريبي، ومدى ارتفاع معدل الضريبة، ومدى وضوح او تعقد التشريع الضريبي، وحجم الشركة، واخيرا ممارسة الشركات لعمليات دولية في دول مختلفة (Hansen,2015).

المشاكل الاخلاقية لممارسات التجنب الضريبي

تعتبر المسؤولية الاخلاقية أحد الابعاد الاساسية المسؤولية الاجتماعية للشركات. ويتضمن الجانب الاخلاقي للمسؤولية الاجتماعية للشركات ليس فقط ضرورة قيام الشركات بالتصرفات السليمة، ولكن أيضاً يتضمن مسؤوليات الشركة تجاه المجتمع الذي تعمل به (Carroll, 2006).

وقد اصبحت المسؤولية الاخلاقية للشركات وعلاقتها بالسلوك الضريبي للشركات أحد مؤشرات حساب درجة المسؤولية الاجتماعية للشركات وفقاً لمؤشر (KLD) ومؤشر (DJSI). وذلك بعد تركيز العديد من الدراسات على الممارسات غير الاخلاقية للشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية (Scheffer, 2013: Dikk. 2008).

ومن ناحية اخرى، تفترض وجهة نظر علم الاخلاق أنه يجب معاملة البشر كفاية وليس وسيلة، وباء عليه فإن الممارسات الضريبية العدوانية تنتهك القاعدة السابقة نتيجة تناقص الحصيلة الضريبية وعدم عدالة العبء الضريبي وعدم قدرة الحكومات على مواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة، ومن ثم فإن ممارسات التجنب الضريبي وفقا لنظرية علم الاخلاق تعتبر سلوك غير أخلاقي. (Scheffer, 2013: Dikk. 2008).

النظريات المفسرة لممارسات التجنب الضريبي في ضوء المسؤولية الاجتماعية للشركات

يمكن تقسم النظريات، التي تحاول تفسير ممارسات او سلوك التجنب الضريبي في ضوء المسؤولية الاجتماعية للشركات إلى خمس فئات اساسية، الفئة الاولى تفترض ان المسؤولية الاجتماعية للشركات هي جزء من ثقافة الشركة وبالتالي تؤثر على سلوك التجنب الضريبي، بينما تستند الفئة الثانية على مدخل ادارة المخاطر حيث ينظر للمسؤولية الاجتماعية للشركات كأحد اليات ادارة المخاطر لتجنب الاضرار التي قد تلحق بسمعة الشركة نتيجة اي احداث سلبية او تصرفات سلبية خاصة بالشركة، والفئة الثالثة تأخذ في الاعتبار الموارد العاطلة المتاحة للشركة وتقوم الشركة بتخصيصها على الانشطة المتنافسة ومنها أنشطة المسؤولية للشركات، وتفترض النظرية الرابعة وهي نظرية القيمة المشتركة أن هناك اعتمادا متبادلا بين الشركة والمجتمع وأن اختيارات الشركة تعتمد على مبدأ القيمة المشتركة، وأخير الفئة الخامسة تعتمد على نظرية الشرعية.

الدراسات السابقة

الدراسات الفلسطينية

1- دراسة (الأغا، 2006)، بعنوان "مدى التزام البنوك العاملة في قطاع غزة بأداء مسؤوليتها الاجتماعية".

هدفت الدراسة الى التعرف على مدى المشاركة الاجتماعية من قبل البنوك في قطاع غزة اتجاه الجمهور وتحقيق النفع العام، والكشف عن مدى وجود سياسات فاعلة تحكم ممارسات

البنوك من أجل حماية البيئة والحفاظ عليها، والتعرف على مدى توفر سياسات المحافظة على رضا العملاء والاستجابة لمتطلباتهم.

ومن نتائج الدراسة أن البنوك لا تلتزم بمسؤولياتها الاجتماعية اتجاه المجتمع واتجاه البيئة، وأنها لا تتبنى سياسة إدارية تسعى من خلالها لرفع مستوى الرفاه الاجتماعي، وعدم تبني البنوك لسياسة التأكد من أن المشروعات الممولة من قبلها تحترم - عند تنفيذها - القيم الاجتماعية السائدة في قطاع غزة، وأنها لا تكثر بشريحة المعاقين في المجتمع، حيث إنها لا تحرص على تشغيل نسبة منهم لديها، وأن البنوك لا تساهم في التخفيف من حدة البطالة، ومن جانب آخر تلتزم بمسؤوليتها الاجتماعية اتجاه العملاء.

ومن أهم ما أوصت به الدراسة ضرورة اجراء الابحاث الميدانية المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية، وضرورة العمل على استحداث القوانين والتشريعات من قبل سلطة النقد الفلسطينية التي تلزم البنوك العاملة في فلسطين بممارسة كافة إجراءات السلامة البيئية، وضرورة تفعيل الدور الاجتماعي من قبل البنوك العاملة في فلسطين نحو المجتمع المحيط بها من منطلق القناعة التامة أن ذلك يدعم النجاح المستدام لها.

2- دراسة (اللولو، 2009) بعنوان " مدى امكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية ".

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى ادراك الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، والوقوف على مدى اهتمام تلك الشركات بمجالات المسؤولية الاجتماعية والافصاح المحاسبي عنها، ودراسة مدى توفير مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لديها.

وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة قيام الشركات بتطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بكافة جوانبها، واستخدامها كنظام معلومات اجتماعي يخدم كافة الاطراف ذات

العلاقة ابتداءً من الشركة نفسها وانتهاءً بالمستثمر والمواطن، وكذلك يجب تنشيط دور المنظمات والجمعيات المهنية الوطنية والدولية تجاه توعية الشركات بمفهوم وأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، والعمل على إعداد اسس ومعايير ونماذج محاسبية تساعد الشركات على تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في فلسطين.

3- دراسة (زغب، 2011) بعنوان " دور القطاع الخاص الفلسطيني في تعزيز مبادرات المسؤولية الاجتماعية "

هدفت الدراسة الى التعريف بمفهوم المسؤولية المجتمعية، واستعراض أشكال المسؤولية المجتمعية وأساليبها في الشركات الفلسطينية، وكذلك مناقشة تجارب بعض الرياديين في مجال المسؤولية المجتمعية والحديث عن مساءلة الناس للشركات والمؤسسات الاقتصادية التي تجني ارباحاً من الاستثمار في هذا الجزء من الوطن.

وقد توصلت الدراسة إلى إنه لا يوجد تعريف واحد متفق عليه للمسؤولية المجتمعية وكذلك تزايد الاهتمام بالمسؤولية المجتمعية للشركات في معظم البلدان حيث اصبح لها الاولوية من حيث تحويل الشركات الى شركاء في التنمية المستدامة، وكذلك تحمل الشركات لمسؤوليتها المجتمعية يحقق عدداً من الفوائد للمجتمع المحلي والشركات معاً تتمثل في تقديم سلع ومنتجات صحية للمجتمع، والمحافظة على بيئة نظيفة خالية من التلوث، وزيادة ولاء الموظفين، وتمتع الشركات بالمصداقية، وخلق علاقات جيدة مع المساهمين، ولا زال هناك غموض وعدم دراية كافية من جانب كل من الافراد والشركات والمجتمع المحلي ككل بمفهوم المسؤولية المجتمعية للشركات وأبعاده ومدى تطورها.

4- دراسة (عليان، 2015) بعنوان " قياس مدى تبني المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المساهمة العامة - دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية "

هدفت الدراسة الى قياس مدى تبني الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية لبرامج المسؤولية الاجتماعية حسب المفاهيم والمعايير الدولية المتفق

عليها للمسؤولية الاجتماعية، ويتم ذلك من خلال قياس مدى تبني هذه الشركات لجميع أبعاد المسؤولية الاجتماعية (البعد الاقتصادي، البعد القانوني، البعد الاخلاقي، البعد الانساني).

وقد أظهرت الدراسة نتائج أهمها أن الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية تتبنى برامج المسؤولية الاجتماعية من خلال ابعادها الاربعة بالإضافة الى انه لا توجد اختلافات جوهرية بين الشركات من حيث تبني المسؤولية الاجتماعية من خلال ابعادها الاربعة وذلك بحسب (قطاع عملها، عمر الشركة).

وقد اوصت الدراسة بضرورة بذل الجهود من كافة الاطراف ذات العلاقة من الشركات نفسها والحكومة والجهات التشريعية والمؤسسات الاهلية والمهنية والاعلامية للعمل على تفعيل تبني المسؤولية الاجتماعية وخصوصاً في الجانب الانساني من خلال عقد المحاضرات والندوات وورش العمل وإعداد البرامج لحماية المستهلك بالمحافظة على جودة المنتج أو الخدمة والمحافظة على البيئة. وكذلك الاهتمام الاكبر بالمسؤولية الاجتماعية من خلال اعداد الخطط ومناقشتها في اجتماعات مجلس الادارة بحيث تؤخذ بعين الاعتبار في الموازنة.

5- دراسة (حلس، 2016) بعنوان " دور المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في فلسطين " .

هدفت الدراسة الى التعرف على مفهوم المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص والتعرف على أهم المبادئ التي تركز عليها وأسباب تناميها في المجتمع ومدى تبني مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني لها ومعرفة تأثيرها ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها، غياب الأطر التشريعية والتنظيمية والمؤسسية التي من شأنها تعزيز مفهوم المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص، أدى إلى عدم وجود مفهوم ناضج ومتكامل للمسؤولية الاجتماعية لدى مؤسسات القطاع الخاص في فلسطين، بالإضافة الى ان مساهمة القطاع الخاص الفلسطيني بالنسبة الاكبر في التشغيل اضافة الى التبرعات والاعانات التي يقدمها للمجتمع غير كافية للحكم عليه بتحمل المسؤولية

الاجتماعية بشكل دقيق دون مراعاة الاعتبارات المرتبطة بمفهوم المسؤولية الاجتماعية وهي المحافظة على البيئة، وشفافيتها وممارستها للعدالة والحكم الصالح، وتجنب التلاعب بالأسعار، وجودة الخدمات، ومراعاة حقوق الانسان

6- دراسة (سعادة والخالدي، 2019) بعنوان " واقع المسؤولية الاجتماعية للشركات الفلسطينية وسبل توجيهها نحو دعم التنمية الاجتماعية.

تسعى هذه الدراسة الى التعرف على واقع برامج المسؤولية الاجتماعية الحالية في فلسطين والاستراتيجيات التي تطبقها الشركات في هذا المجال، والتعرف على العلاقة المباشرة او غير المباشرة لهذه البرامج مع خدمات وبرامج الحماية الاجتماعية التي تديرها السلطة الوطنية الفلسطينية، واختبار الشروط التي من شأنها تسخير جزء من هذه البرامج لمشاريع ذات علاقة بمنظومة الحماية الاجتماعية. في ظل ضعف موارد الحكومة تتبع الحاجة الى ضرورة تحسين توظيف الموارد المتاحة، وبوجود حالة اجتماعية متمثلة بازدياد اعداد الفقراء، يصبح ايجاد بيئة محفزة للقطاع الخاص الفلسطيني ليضطلع بدوره، من خلال مسؤوليته المجتمعية كمصدر محلي للتمويل.

الدراسات العربية

1- دراسة (عليان، 1994) بعنوان " واقع المسؤولية الاجتماعية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي وأثرها على الاداء - دراسة تطبيقية الجامعة الاردنية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع المسؤولية الاجتماعية في شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي، من خلال رصد ممارسات منظمات الاعمال لأنشطة المسؤولية الاجتماعية ذات العلاقة بالمجتمع والعاملين في هذه المنظمات.

وتوصلت الدراسة إلى وجود فلسفة تجاه المسؤولية الاجتماعية في قطاع البنوك والمنظمات المالية وقطاع التأمين. في حين لا توجد فلسفة تجاه المسؤولية الاجتماعية في قطاع

الصناعة وقطاع الخدمات. كما توصلت أيضاً إلى وجود علاقة ايجابية بين الاداء وبعض برامج المسؤولية الاجتماعية.

2- دراسة (جهماني، 1996) بعنوان "محاسبة المسؤولية الاجتماعية والشركات المساهمة العامة".

هدفت الدراسة إلى الوقوف على مدى إدراك صانعي القرار في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، ومعرفة مدى استعدادهم لتحمل تلك المسؤولية، وبيان آرائهم حول ضرورة وجود نظام محاسبي للإفصاح عن أدائها الاجتماعي، فضلاً عن إجراء مسح للتقارير السنوية لتلك الشركات لمعرفة مدى إفصاحها عن أدائها في هذا المجال ونوعيته.

وتوصلت الدراسة إلى ان صانعي القرار في تلك الشركات يدركون مفهوم المسؤولية الاجتماعية بمعناها الواسع إلا انهم لا يعيرون مجالاتها المختلفة نفس المستوى من الاهتمام، فالموارد البشرية تحظى بالأولوية ثم يليها المستهلكون والبيئة وأخيراً المجتمع المحلي، وأن صانعي القرارات في هذه الشركات مع المحافظة على البيئة حتى إذا تطلب ذلك دفع نفقات كبيرة انقلبت مواقفهم إلى المعارضة، أن إدراك الشركات المبحوثة لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية يعتبر أحد الاسباب الرئيسية لتطبيقها، وأن تطبيقها يتطلب تشريعات قانونية إضافية إلى تبني نموذج محاسبي موحد.

وخلصت الدراسة الى عدة توصيات أهمها: إجراء الدراسات والابحاث اللازمة لوضع نموذج محاسبي للمسؤولية الاجتماعية بحيث يكون سهل الفهم والتطبيق معاً ويمكن للشركات تطبيقه بتكلفة مقبولة، ووضع تشريعات قانونية تشمل كافة جوانب المسؤولية الاجتماعية وخاصة مجالات البيئة والمستهلكين والمجتمع المحلي تسترشد بها الشركات لإبراء ذمتها من تلك المسؤولية، وتكون مرجعاً عند حدوث خلافات بين الشركات والجهات الرقابية، وتنشيط دور الجهات الرقابية الرسمية والاهلية مثل وزارة العمل والتموين والشؤون الاجتماعية وجمعية حماية المستهلك وجمعية حماية البيئة.

3- دراسة (مليجي، 2017) بعنوان " تحليل العلاقة بين الاحتفاظ بالنقدية والمسؤولية الاجتماعية والتجنب الضريبي وأثرها على قيمة الشركة: أدلة عملية من بيئة الاعمال المصرية".

هدفت الدراسة الى تحليل العلاقة بين الاحتفاظ بالنقدية والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية والتجنب الضريبي ومدى انعكاس هذه العلاقة على قيمة الشركة ؛ بالإضافة إلى اختبار أثر جودة اليات الحوكمة على تلك العلاقات.

وخلصت الدراسة الى نتيجة ان هذه الدراسة تشير الى انخفاض مستوى الاحتياطات النقدية المحتفظ بها في الشركات المصرية محل الدراسة حيث بلغ (17%) في عام (2017)، وارتباطه بعلاقة موجبة وذات دلالة معنوية بكل من الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية، والتجنب الضريبي، بينما يرتبط بعلاقة سالبة وذات دلالة معنوية بكل من قيمة Q كمقياس للقيمة السوقية للشركة، ومعدل العائد على الاصول كمقياس محاسبي للقيمة.

واوصت الدراسة الشركات المصرية بمحاولات تحقيق التوازن بين منافع الاحتفاظ بالنقدية والتكاليف المرتبطة بالوصول للمستوى الامثل للنقدية المحتفظ بها، وزيادة الافصاح عن تقارير المسؤولية الاجتماعية، وتطبيق الاليات الجديدة للحوكمة، كما توصي الجهات المعنية بتطوير المعايير المحاسبية، والقوانين الضريبية للحد من أنشطة التجنب الضريبي، وتهيئة المناخ الاستثماري وتوفير الاستقرار السياسي لتقليل تراكم النقدية المحتفظ بها.

4- دراسة (محمود، 2017) بعنوان " دراسة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وممارسة التجنب الضريبي: دراسة تطبيقية على الشركات المقيد بسوق الاوراق المالية في مصر".

هدفت الدراسة الى دراسة وتحليل واختبار العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وممارسات التجنب الضريبي، وما اذا كانت الشركات المسؤولة اجتماعيا تعتبر اقل عدوانية من الناحية الضريبية مقارنة بغيرها من الشركات الاقل التزاما بمسؤوليتها الاجتماعية.

توصلت الدراسة الى انه يعتبر مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات مفهوماً مثيراً للجدل وما زال محل اهتمام ودراسة في الفكر المحاسبي، وهناك اتجاهات متباينة في تحديد مجالات وانشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات وتبويبها في مجموعات متجانسة، ويتضمن التجنب الضريبي استخدام الممول لأساليب مشروعة قانوناً بهدف تخفيض مقدار الضريبة المستحقة عليه دون الالتجاء لأية عمليات مخططة.

أوصت الدراسة الى ضرورة الاهتمام بوضع رؤية لمسؤوليتها الاجتماعية لدعم دورها الاجتماعي في المجتمع، وضرورة التوعية في وسائل الاعلام المختلفة بأهمية الايرادات الضريبية في تمويل الاحتياجات الاساسية للمواطنين وتمويل مشروعات البنية التحتية، ويجب على المشرع الضريبي تغليظ العقوبة على الشركات المتورطة في ممارسة التجنب الضريبي.

الدراسات الاجنبية

1- دراسة (Hall and Rieck, 1998)، بعنوان: " The effect of positive corporate social actions on shareholder wealth"

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الممارسات الاجتماعية التي تقوم بها الشركات على ثروة حملة الاسهم حيث رصدت (349) إفصاح اجتماعي وبيئي قدمتها الشركات المساهمة العامة المدرجة في (وول ستريت) في الولايات المتحدة الامريكية بين عامي 1982 م - 1995م من ضمنها منتجات صديقة للبيئة وحقوق المرأة وتبرعات لمنظمات خيرية وجميعها كانت تطوعية دون إلزام حكومي أو ضغط جماعات حماية البيئة، وفي ذات الوقت رصدت اسعار الاسهم.

توصلت هذه الدراسة إلى ان هناك أثر ايجابي للممارسات الاجتماعية الايجابية التي قامت بها الشركات على القيمة السوقية للشركة، ولم يثبت أن هناك أي علاقة عكسية معنوية إحصائياً بين الممارسات الاجتماعية للشركات وقيمتها، وأن السوق يميز بين الشركات التي تقوم بمسؤوليتها الاجتماعية وتلك التي لا تقوم.

وأوصت الدراسة إدارات الشركات بأن تستخدم بحكمة النشاطات الاجتماعية من أجل رفع قيمة شركاتها.

2- دراسة (Avi-yonah, R.S.2008) بعنوان: Tax and Corporate Governance

هدفت الدراسة الى دراسة العلاقة بين المدفوعات الضريبية والمسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال تحديد النظريات المفسرة للوحدة الاقتصادية، نظرية الكيان الاصطناعي، ونظرية الكيان الحقيقي، والنظرية الكلية، حيث لكل نظرية تأثير مختلف على العلاقة بين المدفوعات الاقتصادية باعتبارها امتداد للدولة وتدين بوجودها للدولة ويتم منحها بعض الامتيازات حتى تكون قادرة على اداء وظائفها، ومن ثم فإن قيام الشركة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية يعتبر جزء من مهام الشركة ويعتبر سداد الضرائب طريقة للوفاء بالمسؤولية الاجتماعية للشركة.

وخلصت الدراسة انه وفقاً لنظرية الكيان الاصطناعي تلتزم الشركة التزاماً ايجابياً بعدم التورط في ممارسة أنشطة تخطيط ضريبي عدوانية مصممة أساساً من أجل تدنية التزاماتها الضريبية، فالدولة تساهم في انشاء الشركات وتوفير الظروف الملائمة لعمل تلك الشركات بالسوق، وفي المقابل تتوقع الدولة من تلك الشركات عدم فرض اعباء اضافية على الدولة. بينما وفقاً لنظرية الكيان الحقيقي فإن الشركة عبارة عن كيان منفصل عن المساهمين والدولة، ووفقاً لمبدأ المواطنة فإن الشركات يجب عليها الالتزام بالقانون الضريبي، وأخيراً وفقاً للنظرية الاجمالية فإن الوظيفة الشرعية الوحيدة للشركات هي تعظيم الارباح للمساهمين، وإذا تم النظر إلى الضرائب كتكلفة مثل أي تكاليف أخرى مفروضة على الشركة فإنه يتعين على الادارة الحد وتدنية تلك التكاليف، إلا ان قيام الشركات بالسلوك الضريبي العدواني يترتب عليه عدم كفاية الإيرادات الضريبية التي تحصل عليها الدولة للوفاء بالتزاماتها.

3- دراسة (Amidu et al., 2016) بعنوان: Journal of Accounting and Taxation

هدفت الدراسة الى اختبار العلاقة بين التجنب الضريبي للشركات وادارة الارباح والمسؤولية الاجتماعية للشركات وذلك في الاقتصاديات الناشئة.

وقد خلصت الدراسة الى أن زيادة أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات ترتبط بزيادة ادارة الارباح، فالشركات ربما تستخدم أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات لتغطية سلوك انتهازي مثل ادارة الارباح. كما اوضحت نتائج الدراسة ان هناك علاقة سلبية بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وممارسات التجنب الضريبي، فالشركات التي تشترك في أنشطة المسؤولية الاجتماعية تقوم بتجنب ضريبي أقل.

التعليق على الدراسات السابقة

في ضوء الدراسات السابقة يشير الباحث الى الملاحظات التالية:

استعرض الباحث عدد من الدراسات السابقة الفلسطينية والعربية والاجنبية، جميعها تتعلق بمجال الدراسة من عناوين حول المسؤولية الاجتماعية، حيث يمكن التعقيب على هذه الدراسات كالتالي:

من حيث الاهداف

ان اغلب الدراسات تناولت المسؤولية الاجتماعية، من جهة وقياس اداء البنوك للمسؤولية الاجتماعية (الاغا،2006). ودراسة اخرى حول تطبيق المحاسبة من قبل الشركات على المسؤولية الاجتماعية (اللولو، 2009) / (جهماني،1996). ودراسة بحثت دور القطاع الخاص الفلسطيني في تعزيز مبادرات المسؤولية الاجتماعية (زغب،2011) ودراسة قاست مدى تبني الشركات المدرجة في بورصة فلسطين لبرامج المسؤولية الاجتماعية (عليان،2015) ودراسة قاست دور المسؤولية الاجتماعية في التنمية الاقتصادية في فلسطين وسبل توجيهها (حلس،2016) // (سعادة والخالدي،2019) ودراسة عملت على تحليل العلاقة بين الاحتفاظ بالنقدية والمسؤولية الاجتماعية والتجنب الضريبي وأثرها على قيمة الشركة (مليجي،2017) ودراسة اختبرت العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وممارسات التجنب الضريبي على الشركات المدرجة في سوق الاوراق المالية في مصر (محمود،2017) ومن الدراسات الاجنبية دراسة (Hall and Rieck, 1998) حيث هدفت الدراسة الى معرفة اثر الممارسات الاجتماعية

التي تقوم بها الشركات على ثروة حملة الاسهم. وكذلك دراسة (Avi- Yonan, R.S.2008) بعنوان الضرائب وحوكمت الشركات حيث هدفت الى دراسة العلاقة بين المدفوعات الضريبية والمسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال تحديد النظريات المفسرة للوحدة الاقتصادية. وكذلك دراسة (Amiduet al. 2016) بعنوان مجلة المحاسبة والضرائب حيث هدفت الدراسة الى اختبار العلاقة بين التجنب الضريبي للشركات وادارة الارباح والمسؤولية الاجتماعية للشركات وذلك في الاقتصاديات الناشئة.

من حيث المنهج المستخدم

اتفقت هذه الدراسة مع معظم الدراسات السابقة في استخدامها للمنهج الوصفي التحليلي كونه يتناول احداث وظواهر وممارسات موجودة ومتاحة للدراسة والقياس كما هي دون تدخل الباحث في مجرياتها.

من حيث مجتمع وعينة الدراسة

لقد اختلف مجتمع الدراسة والعينة المستخدمة في الدراسات السابقة من دراسة لأخرى حسب الغرض البحثي لكل دراسة، فهناك دراسات تم تطبيقها على قطاع البنوك العاملة في قطاع غزة مثل دراسة (الاغا، 2006)، ومنها ما تم تطبيقه على القطاع الخاص مثل دراسة (زرغب، 2011) و(حلس، 2016) ومنها ما تم تطبيقه على الشركات مثل دراسة (سعادة والخالدي، 2019) اما هذه الدراسة فقد اتفقت مع دراسة كل من (اللولو، 2009) و(عليان، 2015) و(جهماني، 1996) في تطبيقها على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تعتبر هذه الدراسة إضافة نوعية للدراسات السابقة في المجتمع الفلسطيني، كونها من الدراسات الفلسطينية القليلة التي تناولت موضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين والتجنب الضريبي - على حد علم الباحث.

وما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات عموماً ، عدم وجود دراسة فلسطينية سابقة تبحث أثر المسؤولية الاجتماعية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين على التجنب الضريبي، وكذلك معرفة علاقة المتغيرات المتعلقة بقطاع عمل الشركات وتبني المسؤولية الاجتماعية، بالإضافة الى ذلك فإن هذه الرسالة تقدم تأصيل نظري وعملي لهذا الموضوع، كما ويمكن أن تساهم في زيادة الوعي لدى المؤسسات عموماً بضرورة الاهتمام بتطبيق المسؤولية الاجتماعية بكافة أبعادها، حيث ان له الاثر على سمعة الشركة وشهرتها ومكانتها الاجتماعية التي تتحقق في المجتمع نتيجة حل بعض المشكلات التي يواجهها المجتمع

الفصل الثالث

الطريقة والاجراءات

الفصل الثالث

الطريقة والاجراءات

مقدمة

في هذا الفصل سيتم تناول منهجية الدراسة ومجتمع الدراسة، وعينة الدراسة، ثم متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة، ونموذج الدراسة، ومن ثم التعرف على الاساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسة.

منهجية الدراسة

انطلاقاً من طبيعة البحث والمعلومات المراد الحصول عليها من أجل التعرف إلى أثر المسؤولية الاجتماعية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية على التجنب الضريبي، فقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي:

المنهج الوصفي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة محل البحث، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها تعبيراً كيفياً، فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها، ويتم خلاله الرجوع إلى الكتب والمراجع والدراسات والأبحاث المتوفرة. والتحليلي: يعطي وصفاً رقمياً يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر الأخرى، كما أن المنهج الوصفي يدرس العلاقة بين المتغيرات، ويصف درجة العلاقة بين هذه المتغيرات وصفاً كمياً وذلك باستخدام مقاييس كمية، ويتم من خلاله جمع البيانات، وفرزها ومعالجتها من خلال إجراء التحليل المالي لقوائم الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية لسلسلة زمنية من السنوات (2006-2018).

مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للسنوات (2006-2018)، وقد بلغ عددها (48) شركة مدرجة، وفق إحصائية بورصة فلسطين للأوراق

المالية للعام (2018)، وتتوزع الشركات على عدة قطاعات وهي: (قطاع البنوك، قطاع الاستثمار، قطاع الصناعة، قطاع الفنادق، قطاع الخدمات، قطاع التأمين)، وشملت العينة كافة الشركات التي تتوفر بياناتها المالية على موقع بورصة فلسطين خلال الفترة التي تغطيها الدراسة (2018-2006).

عينة الدراسة

تتكون عينة الدراسة من (48) شركة مدرجة في بورصة فلسطين والتي تتوفر قوائمها المالية خلال السنوات (2018-2006)، أي أنه تم استخدام بيانات من القوائم المالية لكافة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، أي تم الاعتماد على المسح الشامل لكافة أفراد المجتمع، ويشترط في الشركات التي تم تناول بياناتها في التحليل أن تكون شركة مدرجة في بورصة فلسطين في الفترة المدروسة، وأن تتداول أسهمها في السوق المالي باستمرار كي تتوفر القوائم المالية لنتائج أعمالها، وأن تتوفر معلوماتها المالية للسنوات المدروسة عبر موقع بورصة فلسطين للسنوات (2018-2006).

وبعد جمع البيانات تبين أن عدد الشركات التي تم جمع بياناتها من خلال قوائمها المالية وتقاريرها المالية هي (48) شركة، والجدول رقم (1) يبين عدد شركات عينة الدراسة:

جدول (1) توزيع الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية

النسبة	العينة	القطاع
18.75%	9	الاستثمار
14.58%	7	البنوك
14.58%	7	التأمين
27.08%	13	الصناعة
8.33%	4	الفنادق
16.68%	8	الخدمات
100%	48	المجموع

قياس متغيرات الدراسة

تم استخدام مجموعة من المقاييس لمتغيرات الدراسة، من واقع القوائم المالية والتقارير المنشورة للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، ويتضمن الجدول رقم (2) طرق قياس متغيرات الدراسة:

جدول (2) طرق قياس متغيرات الدراسة

الرقم	اسم المتغير	نوع المتغير	طريقة القياس	الرمز
1	المسؤولية الاجتماعية	متغير مستقل	متغيرات وهمية	CSR
2	التجنب الضريبي	متغير تابع	مبلغ الضريبة	LTE
3	صافي الربح قبل الضريبة	متغير ضابط	مبلغ صافي الربح قبل الضريبة	NPBT
4	إجمالي الأصول الثابتة	متغير ضابط	مبلغ إجمالي الأصول الثابتة	LTFA
5	الالتزامات طويلة الاجل	متغير ضابط	مبلغ الالتزامات طويلة الاجل	LTL
6	ربحية الشركة	متغير ضابط	صافي الربح الدفترى قبل الضريبة / إجمالي الأصول	ROA
7	نسبة كثافة رأس المال	متغير ضابط	إجمالي الأصول الثابتة / إجمالي الأصول	CINT
8	الرفع المالي	متغير ضابط	إجمالي الالتزامات / إجمالي الأصول	LEV
9	نوع الشركة	متغير ضابط	متغيرات وهمية	NF
10	الزمن	متغير ضابط	رقم السنة المالية	T

بيانات الدراسة

تم حصر القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين للسنوات (2006-2018)، ولجميع الشركات البالغ عددها (48) شركة، ومن ثم قياس متغيرات الدراسة باستخدام البيانات التي تم جمعها من القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين خلال فترة الدراسة، ومن ثم التحليل الاحصائي لنتائج التحليل المالي.

وفي ضوء طبيعة الدراسة والبيانات المراد الحصول عليها، وهدف الدراسة التي تسعى لفحص العلاقة بين متغيرات المسؤولية الاجتماعية و التجنب الضريبي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، والمتغيرات الضابطة (صافي الربح قبل الضريبة، واجمالي الأصول الثابتة، والالتزامات طويلة الاجل، وربحية الشركة، ونسبة كثافة راس المال، والرفع المالي، نوع الشركة، والزمن).

تم استخدام برنامج (Eviews) في تحليل البيانات كون متغيرات الدراسة تعبر عن بيانات تجميعية تم الوصول اليها من القوائم المالية والتقارير المالية للشركات محل الدراسة، وقد اعتمد الباحث على الاساليب الاحصائية لتحليل البيانات مثل ارتباط بيرسون وتحليل الانحدار للبيانات التجميعية (Panel Regression).

إجراءات الدراسة

عند حساب متغيرات الدراسة قام الباحث بإتباع الخطوات التالية:

1- تجميع التقارير المالية للشركات في بورصة فلسطين عينة الدراسة للسنوات (2006-2018).

2- تفرغ البيانات المالية المطلوبة لحساب المتغيرات من واقع التقارير المالية لجميع الشركات عينة الدراسة باستخدام برنامج الجداول الالكترونية (Excel).

3- حساب متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة والضابطة.

4- تليخيص المتغيرات المستقلة والتابعة والضابطة التي تم التوصل إليها في جدول.

5- إجراء التحليل الإحصائي والحصول على نتائج الدراسة.

المعالجة الإحصائية

تم استخدام عدة أساليب إحصائية مناسبة لتحليل بيانات الدراسة، بإستخدام برنامج

(Eviews) الإحصائي، وذلك بإستخدام الاساليب الاحصائية التالية:

1- الاحصاء الوصفي المتوسطات الحسابية (Mean) والوسيط (Median)، الانحراف المعياري (Standard Deviation).

2- معامل ارتباط بيرسون (Person Correlation Coefficient).

3- تحليل الانحدار (Panel Regression Analysis).

النموذج القياسي للدراسة

تم اختبار فرضيات الدراسة من خلال النموذج القياسي التالي:

$$\text{LTE} = a + B1 \text{ CSR1} + B2 \text{ CSR2} + B3 \text{ CSR3} + B4 \text{ LNPBT} + B5 \text{ LTLL} + B6 \text{ ROA} + B7 \text{ CINT} + B8 \text{ LEV} + B9 \text{ LTFA} + t + e$$

حيث ان:

CSR1 المسؤولية الاجتماعية

CSR2 المسؤولية الاجتماعية

CSR3 المسؤولية الاجتماعية

LTE التجنب الضريبي

NPBT صافي الربح قبل الضريبة

LTFA إجمالي الأصول الثابتة

LTLL الالتزامات طويلة الاجل

ROA ربحية الشركة

CINT نسبة كثافة رأس المال

LEV الرفع المالي

NF نوع الشركة

t الزمن

B1....B9 معامل بيتا للمتغيرات

e الخطأ

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

مقدمة

تضمن هذا الفصل عرضاً كاملاً ومفصلاً لنتائج الدراسة، وذلك للإجابة عن تساؤلات الدراسة والتحقق من صحة فرضياتها. لقد تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل متغير من متغيرات الدراسة، لمعرفة قيمتها، وتحديد مدى أثر كل متغير على هذه المتغيرات. أما بالنسبة للانحراف المعياري، فيوضح مدى التشتت في كل متغير عن المتغيرات الأخرى، فكلما اقترب الانحراف المعياري من الصفر، كلما تركز الأثر بين المتغيرات، وانخفض تشتته، وإذا كان الانحراف المعياري واحداً صحيحاً فأعلى، فيعني عدم تركز الأثر وتشتته.

نتائج تحليل أسئلة الدراسة

أثر المسؤولية الاجتماعية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية على التجنب الضريبي؟

نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة

لتحليل متغيرات الدراسة تم استخدام أدوات التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة المستخلصة من البيانات المالية المنشورة لعينة الدراسة خلال الفترة ما بين (2006-2018)م، حيث تم من خلال البيانات احتساب المؤشرات الوصفية التالية: الوسط الحسابي: Mean متمثلاً في المجموع الجبري لقيم المتغيرات مقسوماً على عددهم على مدار ثلاث عشرة سنة و الوسيط Median: متمثل في النقطة في التوزيع إلى نصفين متساويين من حيث عدد الحالات والقيمتان الأدنى والأعلى للمتغير Maximum، Minimum: متمثلة في أدنى قيمة وأعلى قيمة للمتغيرات و الانحراف المعياري Standard deviation: متمثل في

الجذر التربيعي لمتوسط مربع انحرافات القيم عن وسطها الحسابي، وكلما ارتفعت القيم زاد تشتت القيم عن وسطها الحسابي.

والجدول رقم (3) يوضح نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة المستقلة والضابطة

والتابعة:

جدول (3) نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة (2006-2018)

الانحراف المعياري	أقل قيمة	أعلى قيمة	الوسيط	المتوسطات الحسابية	المتغيرات
0.534-	6.214	16.675	11.773	11.649	LTE
2.934	16.902	18.104	17.118	17.174	LNPBT
0.700-	8.731	20.452	16.427	16.244	LTFA
0.027	8.910	19.349	13.950	13.926	LTL
0613	0.276-	0.379	0.044	0.052	ROA
3.481	0.0009	3.520	0.530	0.541	CINT
14.532	0.001	4.882	0.046	0.096	LEV
1.240	0	1	0	0.236	FN
1.203	0	1	0	0.242	CSR1
0.039	0	1	0	0.490	CSR2
5.668	0	1	0	0.028	CDR3

يبين الجدول رقم (3) نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة، إذ تظهر النتائج بأن

المتوسط الحسابي (المتغير المستقل) بلغ 24% للمسؤولية الاجتماعية بدون افصاح تفصيلي (CSR1) و 49% للمسؤولية الاجتماعية والافصاح الاجمالي (CSR2) و 2.8% للمسؤولية الاجتماعية والافصاح عنها في القوائم المالية بالتفصيل (CSR3)، وبانحراف معياري قد بلغ 120.3 % 3.9 % 566.8 % على التوالي، ويستفاد من هذه النسب بأن الشركات في عينة الدراسة تتمتع بنسب مسؤولية اجتماعية منخفض، كما تظهر النتائج بأن المتوسط الحسابي للتجنب الضريبي (المتغير التابع) LTE 116% وبانحراف معياري 53%.

نتائج تحليل مصفوفة الارتباط الخطي لمتغيرات الدراسة

تحدد مصفوفة الارتباط العلاقة بين المتغيرات التي يمكن ان يستفاد منها في معرفة قوة العلاقة ونوعيتها بين المتغيرات المدروسة، حيث يساعد على قياس الارتباط الخطي بين المتغيرات التابعة وكل متغير من المتغيرات جميعاً ، حيث أن المتغيرات التي يكون ارتباطها عالي يفوق 70% ستعطي نفس النتائج والتأثيرات، لذا تعتبر مصفوفة الارتباط اداة هامة لتقييم مدى حساسية النتائج عند ادراج او استبعاد بعض المتغيرات.

ولفحص الارتباط الخطي بين فرضيات الدراسة يبين الجدول رقم (4) مصفوفة الارتباط

الخطي بيرسون لمتغيرات الدراسة.

جدول (4) مصفوفة الارتباط الخطي بيرسون لمتغيرات الدراسة

	LTE	LNPBT	LTFA	LTLL	ROA	CINT	LEV	FN	CSR1	CSR2	CSR3
LTE	1										
LNPBT	0.546006	1									
LTFA	0.610075	0.55986	1								
LTLL	0.722085	0.602339	0.783666	1							
ROA	0.206335	0.269639	-0.07476	0.020909	1						
CINT	-0.13288	0.058277	0.369061	0.113332	0.087554	1					
LEV	0.128824	0.115356	0.145968	0.325957	0.237672	0.569939	1				
FN	0.280806	-0.03167	0.110472	0.059821	-0.0477	-0.22584	-0.06423	1			
CSR1	0.063741	0.090363	0.065955	-0.02015	0.03003	0.000829	-0.0548	0.264511	1		
CSR2	0.249233	0.130053	0.171529	0.288123	0.224956	-0.01071	0.096609	-0.02243	-0.55412	1	
CSR3	0.184905	0.07013	0.084233	0.081295	0.03926	-0.08019	-0.02853	0.186812	-0.0968	-0.16787	1

تشير نتائج الارتباط في الجدول رقم (4) بأن الارتباط بين إجمالي الأصول الثابتة (LTFA) والالتزامات طويلة الاجل (LTLL) بلغ 78.3% وهذا قد يشكل مشكلة التداخل الخطي المتعدد، ولذلك تم استثناء متغير إجمالي الأصول الثابتة (LTFA) من التحليل.

كما تظهر النتائج ان الارتباط بين بقية المتغيرات الضابطة والمستقلة أقل من 70% وبالتالي لا يوجد مشكلة التداخل الخطي المتعدد، ولذلك تم ادراجها في اختبار الفرضيات.

نتائج اختبار الفرضيات

ومن أجل تحديد المعالجة الإحصائية المناسبة للبيانات التجميعية سواء الأثر الثابت أو الأثر العشوائي، استخدمت الدراسة اختبار هوسمان (Hausman)، حيث يتضح من نتائج اختبار في الملحق رقم (1) بأن مستوى الدلالة قد بلغ (0.0039) وهو أقل من 0.05 وبالتالي فإن المعالجة الإحصائية المناسبة للبيانات التجميعية هو الاثر الثابت؛ مما يؤدي إلى استخدام طريقة المربعات الصغرى كما يوضحها الجدول رقم(5).

جدول (5) تحليل الانحدار لمتغيرات الدراسة (2006-2018)

Panel Regression				
نموذج المربعات الصغرى Pooled				
المتغيرات	المعامل	الخطأ المعياري	قيمة (ت)	الاحتمال
C	-27.5655	10.23119	-2.69426	0.0074
LNPBT	1.900838	0.616133	3.08511	0.0022
LTLL	0.456661	0.051198	8.919563	0
ROA	6.740053	1.126214	5.984703	0
CINT	-0.72807	0.3161	-2.30328	0.0219
LEV	-0.47643	0.278355	-1.71157	0.0879
FN	0.913934	0.258205	3.539562	0.0005
CSR1	0.266119	0.265754	1.001376	0.3174
CSR2	0.34455	0.257963	1.335656	0.1826
CSR3	0.755789	0.456043	1.657273	0.0984
T	-0.03527	0.016669	-2.11604	0.0351
R2	0.4851			
التغير في R2	0.469			
F	32.035			
مستوى F	0			

تشير النتائج في الجدول رقم (5) الى أن اختبار الفرضية الأولى وهي لا يوجد أثر لممارسة المسؤولية الاجتماعية وعدم الافصاح عنها على التجنب الضريبي أنه لا يمكن رفض الفرضية الصفرية حيث أن مستوى الدلالة 0.374 وهو أكبر من 0.10 وبالتالي يمكن رفض الفرضية البديلة بمعنى أنه لا يوجد اثر لممارسة المسؤولية الاجتماعية بدون افصاح تفصيلي على التجنب الضريبي.

تشير النتائج في الجدول رقم (5) الى أن الفرضية الثانية وهي لا يوجد أثر لممارسة المسؤولية الاجتماعية والافصاح عنها في القوائم المالية على التجنب الضريبي أنه لا يمكن رفض الفرضية الصفرية حيث أن مستوى الدلالة 0.1826 وهو أكبر من 0.10 وبالتالي يمكن رفض الفرضية البديلة بمعنى أنه لا يوجد أثر لممارسة المسؤولية الاجتماعية والافصاح الاجمالي على التجنب الضريبي.

كما تشير نتائج الجدول رقم (5) نتائج اختبار الفرضية الثالثة وهي لا يوجد أثر لممارسة المسؤولية الاجتماعية و الافصاح عنها بالتفصيل في القوائم المالية على التجنب الضريبي انه يمكن رفض الفرضية الصفرية حيث أن مستوى الدلالة أقل من 0.10 وبالتالي يوجد دليل احصائي لدعم الفرضية البديلة وهذا يشير الى وجود أثر لممارسة المسؤولية الاجتماعية و الافصاح عنها بالتفصيل في القوائم المالية على التجنب الضريبي.

بالإضافة الى ذلك تشير البيانات الواردة في الجدول (5) لاختبار نموذج الدراسة ان المتغيرات الضابطة (صافي الربح قبل الضريبة، الالتزامات طويلة الاجل، الربحية، نسبة كثافة رأس المال، الرفع المالي، نوع الشركة- الزمن)، إذ تظهر النتائج أثر دال إحصائياً لهذه المتغيرات على التجنب الضريبي، حيث انها دالة معنوياً عند مستوى الدلالة 0.10. وهذا يعني أنه حسب النموذج الذي استخدم طريقة المربعات الصغرى يبين أن هناك أثر للمتغيرات الضابطة (صافي الربح قبل الضريبة، واجمالي الاصول الثابتة، والالتزامات طويلة الاجل، وربحية الشركة، ونسبة كثافة راس المال، والرفع المالي، نوع الشركة، والزمن) على التجنب الضريبي.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

مقدمة

في هذا الفصل الاخير سيتم مناقشة النتائج التي خرجت بها الدراسة، والقاء الضوء على مساهمة الدراسة في الادبيات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية و التجنب الضريبي. كما يسلط الضوء على المساهمات العملية التي تهدف الى مساعدة صانعي القرار في بورصة فلسطين لتوجيه الشركات المدرجة الى اهمية ممارسة المسؤولية الاجتماعية. إضافة الى ذلك يستعرض هذا الفصل قيود الدراسة ويقترح سبلاً بحثية تتغلب في الابحاث المستقبلية على هذه القيود. ثم يقدم هذا الفصل خاتمة ويتم إنهاء الدراسة.

مناقشة النتائج

تناولت العديد من الدراسات السابقة تحليل واختبار العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي والمسؤولية الاجتماعية للشركات، الا ان هناك دراسة دراسات ايدت وجود علاقة سلبية بين ممارسات التجنب الضريبي والمسؤولية الاجتماعية للشركات مثل دراسة Sikka.2010 ودراسة Cheistensen, J., and Murphy, R.2004 ودراسة Watson.2011، ودراسات اخرى ايدت وجود علاقة ايجابية بين التجنب الضريبي والمسؤولية الاجتماعية.مثل دراسة Godfrey.2009 ودراسة . Preuss.2012 .

ان العديد من الشركات تستخدم استراتيجيات التجنب الضريبي لتدنية العبء الضريبي من خلال اسعار التحويل والملاذات الضريبية وصناديق خيرية مشبوهة وسياسة اعادة الفواتير وغيرها من اليات التجنب الضريبي، مع العلم بأن العديد من مدراء الشركات لا يعتبر دفع الضرائب جزء من المسؤولية الاجتماعية للشركات، ومن ثم القيام بممارسات ضريبية عدوانية بهدف تعظيم الارباح، وذلك من خلال قيام الشركات بتنظيم اعمالها وهيكلتها بصورة تمكنها من

ممارسة التجنب الضريبي في الدول التي تعمل بها، وبالتالي فالتجنب الضريبي متاح للشركات ان تكون راكباً مجانياً تتمتع بالمنافع والمزايا التي يحصل عليها أي مواطن بدون تحمل اي تكاليف مما يسبب تشوهات ضارة بالأسواق ونقل حصة أكبر من العبء الضريبي من الشركات الى المكلفين الافراد.

وهناك بعض الشركات تنظر الى المسؤولية الاجتماعية للشركات من منظور النظرية الاخلاقية للمسؤولية الاجتماعية للشركات، فبالرغم من أن التجنب الضريبي يعتبر سلوك او تصرف مقبول قانونياً ، إلا أنه يعتبر سلوك مكلفاً للمجتمع ومن ثم ينظر اليه من قبل المجتمع واصحاب المصالح كتصرف غير أخلاقي وتصرف غير مسؤول اجتماعياً، فمن وجهة النظر الاخلاقية للمسؤولية الاجتماعية للشركات يجب على الشركات أن تأخذ في الاعتبار ليس فقط المنافع الاقتصادية ولكن الاثار الخارجية لتصرفاتها وانشطتها. وبالتالي فإن المدفوعات الضريبية للشركة تستخدم في تدعيم البنية التحتية للمجتمع والبرامج الاجتماعية.(محمود ، عمرو ،2017،

ومن ثم فاستراتيجية الشركة تجاه التجنب الضريبي ربما تكون مفيدة للمساهمين على المدى القصير ولكن على حساب المجتمع، حيث تتمكن الشركات من خلال التجنب الضريبي التمتع بمنافع مواطنة الشركات دون تحمل تكاليف، ومن ثم نقل حصة كبيرة من العبء الضريبي للمكلفين الافراد والمستهلكين، وبناء عليه يعتبر سلوك التجنب الضريبي سلوك انتهازي وغير اخلاقي تستغل من خلاله الشركات العقد الضمني بين الشركة والمجتمع على حساب المجتمع وبالتالي يرتبط التجنب ايجابياً مع الانشطة الغير مسؤولة اجتماعياً . (محمود ، عمرو ،2017،

ونرى ايضاً ان الشركات المسؤولة اجتماعياً يتوافر لديها الدافع للحفاظ على الصور والسمعة الجيدة للشركة، حيث سمعة الشركة في مجال المسؤولية الاجتماعية تشكل جانباً هاماً من سمعة الشركة ككل، وتؤثر عدوانية الضرائب سلباً على سمعة وصورة الشركة، لذلك الشركات المسؤولة اجتماعياً تكون أقل عدوانية ضريبياً ، وقد توصلت بعض الدراسات إلى أنه

الشركات العائلية تكون أقل عدوانية ضريبياً مقارنة بالشركات غير العائلية. (محمود ، عمرو ، 2017،

ويجب الإشارة هنا إلى أنه فلسطينياً هناك شبه اجماع على ان ممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات دون المستوى المطلوب، لأنها في بداية التكوين المؤسسي، وتتراوح معظم مبادرات المسؤولية الاجتماعية بين مبادرات فردية والتعبير عن النوايا الحسنة، ولا تزال الشركات المتبينة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية قليل لان غالبيتها تجهل تماما هذا المفهوم نظراً لغياب الثقافة والوعي بمفهوم المسؤولية الاجتماعية، لذلك تنحصر جهود هذه الشركات في أعمال خيرية غير تنموية دون ان تؤدي الى اي تغيير في المستوى المعيشي، وان واقع ممارسة نشاطات المسؤولية الاجتماعية فلسطينياً بحاجة الى الكثير من الجهود والعمل لتكون هذه الممارسات جزءاً راسخاً لنشاطات واعية وصحيحة لتدعيم اتجاهات ممارسة حقيقية للمسؤولية الاجتماعية، وبما ان ثقافة المسؤولية الاجتماعية للشركات الفلسطينية هي ثقافة حديثة وجديدة عليها كان لا بد من تطوير وتحديث السياسات والاستراتيجيات المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية بما يخص الحالة الفلسطينية، وتشجيع القطاع الخاص بتحفيز وتعزيز دوره في مجال المسؤولية الاجتماعية والعمل على اعداد برامج تهدف لتفعيل مشاركة القطاع الخاص مشاركة فاعلة في البرامج التنموية الفلسطينية.(الأغا ، 2006) .

إن التزام شركات القطاع الخاص بمسؤوليتها الاجتماعية أو عدمه تحددها المفاهيم المتفق عليها، والمعايير المتبعة دولياً لقياس مدى التزامها بالمسؤولية المجتمعية لأنها أصبحت جزءاً لا يتجزأ من عمل الشركات واليات تقييمها، ويقاس اداء الشركة بمدى انتشار مفهوم المسؤولية الاجتماعية والتزامها بالمعايير الدولية، وليس ببياناتها المالية فقط، فلسطينياً لا يوجد مفهوم كامل ومتكامل للمسؤولية الاجتماعية لدى الشركات نتيجة غياب الاطر التشريعية والتنظيمية والمؤسسية التي تعزز هذا المفهوم، وتجتهد بعض الشركات يعتقد انها تمارس مسؤوليتها الاجتماعية من خلال بعض البرامج والاعانات والتبرعات، وهي تمثل جزءاً من المسؤولية الاجتماعية، فالمسؤولية الاجتماعية لا تتحقق بفتح المدارس ورياض الاطفال، وتقديم

الاعانات والحواسيب فقط، بل ترتبط بأمر أخرى مثل المحافظة على البيئة، وشفافيتها، وممارستها للعدالة، وتجنب التلاعب بالأسعار والجودة والخدمات والمنتج والاسهم. (زغب - 2011).

النتائج والتوصيات

1- النتائج

لقد أسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج أهمها:

- 1- يعتبر مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات مفهوماً مثيراً للجدل يكتنفه الغموض وما زال محل اهتمام ودراسة في مجال الفكر المحاسبي، وأنه قابل للتغيير على مر الزمن استجابة للتغيرات في القيم والمعايير المجتمعية والبيئية التي تواجه الاقتصاد. ويمكن القول ان المسؤولية الاجتماعية للشركات هي اطار عمل لتقييم ممارسات الشركات، وتتضمن عدة ابعاد اهمها البعد الاقتصادي والبيئي والاجتماعي وحوكمت الشركات والتنمية المستدامة.
- 2- هناك اتجاهات متباينة في تحديد مجالات المسؤولية الاجتماعية للشركات وتبويبها في مجموعات متجانسة، ويمكن ارجاع السبب وراء ذلك إلى أن تلك الأنشطة الاجتماعية تتصف بطبيعتها المتغيرة، فهي تتغير من زمن لآخر نتيجة تغير واختلاف المناخ الاجتماعي، فما يمكن ان يعتبر نشاط اجتماعي اليوم قد يصبح الزامي وقانوني مستقبلاً .
- 3- يتضمن التجنب الضريبي استخدام الشركات لأساليب مشروعة قانوناً بهدف تخفيض مقدار الضريبة المستحقة عليها دون الالتجاء لأية عمليات مخططة، حيث لا ينظم اوضاع الشركات على المدى الطويل، بل يعمل على تجنب الوقائع الضريبية فيقتصرها غالباً على بعض المعاملات دون البعض الاخر، وبالتالي يشير مصطلح التجنب الضريبي إلى تخفيض المدفوعات الضريبية بصورة قانونية، وتعتمد ممارسات التجنب الضريبي على عدم التأكد الذي يحيط بالقوانين الضريبية، بالإضافة الى قيام المحاسبين الضريبيين باستغلال عدم

التأكد او ما يطلق عليه المنطقة الرمادية في القانون الضريبي التي تخلق الدافع للشركات لممارسة التجنب الضريبي، ويتم تبرير هذا السلوك بأنه لا يمثل أي مشكلة بل هو ناتج من فشل المشرع الضريبي في جعل مثل هذه الممارسات غير قانونية.

4- يتضمن التجنب الضريبي قيام إدارة الشركات باختيار السياسات والاستراتيجيات المؤدية إلى تخفيض العبء الضريبي واجبة الاداء قدر المستطاع بما لا يخالف احكام القانون الضريبي، وذلك من خلال ترتيب الامور المالية ومعالجتها بطرق تؤدي الى تخفيض ذلك العبء، ومن اهم اليات او استراتيجيات التجنب الضريبي الملاذ الضريبي، والتسعير التحويلي.

5- ان قيام الشركات بسداد الضرائب المستحقة عليهم هو تصرف سليم وسلوك أخلاقي وصحيح يجب فعله، وعلى العكس فإن التجنب الضريبي هو سلوك غير اخلاقي بالرغم من أنه تصرف قانوني ومشروع، وذلك من وجهة نظر المسؤولية الاخلاقية للشركات.

6- غياب الاطر التشريعية والتنظيمية والمؤسسية التي من شأنها تعزيز مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، أدى الى عدم وجود مفهوم ناضج ومتكامل للمسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

7- لا يقتصر مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات على التبرعات والاعانات ودعم الحملات التطوعية بل يرتبط بأمور عديدة منها المحافظة على البيئة، وشفافيتها وممارستها للعدالة والحكم الصالح، وتجنب التلاعب بالأسعار، وجودة الخدمات، ومراعاة حقوق الناس.

2- التوصيات

في ظل تنامي الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، والتي اصبحت جزء من استراتيجيات الشركات للتعامل مع المجتمع والبيئة المحيطة، وبالتالي فإن تفعيل المسؤولية الاجتماعية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين باتت ضرورة ملحة. ومن هذا المنطلق يوصي الباحث بما يلي:

1- أن المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، وخصوصاً في الجانب الانساني ما زالت دون المستوى المأمول، حيث تعتبر ممارسة جزئية فردية تتطلب مزيداً من الجهود من كافة الاطراف ذات العلاقة من الشركات نفسها والحكومة والجهات التشريعية والمؤسسات الاهلية والمهنية، الامر الذي سوف ينعكس على ممارسات التجنب الضريبي التي قد تنتهجها بعض الشركات.

2- ضرورة التوعية في وسائل الاعلام المختلفة بأهمية الايرادات الضريبية في تمويل الاحتياجات الاساسية للمواطنين وتمويل مشروعات البنية التحتية، ومن ثم يجب التوعية في وسائل الاعلام المختلفة بأن سداد الضرائب هو جزء من المسؤولية الاجتماعية لكل شركة وليس بديلاً لها مما يعني ضرورة عدم اشتراك الشركات في خطط التجنب الضريبي العدوانية مما لها من اثر سلبي على المجتمع ككل.

3- يجب ان يكون للحكومة والادارة الضريبية موقف وممارسات ايجابية تجاه الشركات المساهمة التي تتبنى المسؤولية الاجتماعية، من خلال تشريعات او اجراءات مثل اعفائها من الضرائب او غيرها من التسهيلات مقابل مساهمتها الاجتماعية، وان يكون لهذه التشريعات قدرة على المسائلة والرقابة على الاداء الاجتماعي للشركات من قبل هيئة سوق راس المال.

4- يجب على الادارة الضريبية عقد ندوات وورش عمل واصدار نشرات واعداد برامج خاصة في اجهزة الاعلام للشركات والمحاسبين الممارسين للمهنة للتوعية بأضرار ممارسات التجنب الضريبي العدواني على المجتمع والدولة ككل بالرغم من كونه نشاطاً مشروعاً الا انه قد يتسبب في خسارة الدولة لمبالغ طائلة من الايرادات الضريبية التي تعتبر ايراداً اساسياً وقد تساهم مساهمة مباشرة في الرفاهية الاجتماعية للمجتمع الذي تعمل به هذه الشركات.

5- يجب على الشركات ان تعمل على ان تكون علاقتها مع المجتمع المحلي علاقة تكاملية، حيث انها تعيش ضمن بيئة محيطة بها تستفيد منها وتحقق أهدافها من خلالها، وبالتالي

عليها ان تأخذ خطوات جدية لرفع مستوى تنمية علاقتها مع المجتمع المحلي، من خلال الاهتمام بمشكلاته وقضاياها الاجتماعية كالحد من الفقر والبطالة، مما يؤثر ايجابياً على نظرة المجتمع نحو الشركة.

6- تفعيل دور الاعلام في نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة وشركات القطاع الخاص عموماً .

7- تنظيم دورات حول المسؤولية الاجتماعية للشركات في الجامعات والكليات لرفع مستوى الوعي في هذا المجال.

8- ضرورة الاهتمام الاكبر من قبل الشركات المساهمة العامة لبرامج المسؤولية الاجتماعية من خلال اعداد الخطط ومناقشتها في اجتماعات مجلس الادارة بحيث تؤخذ بعين الاعتبار في الموازنة.

مجالات البحث المقترحة

في ضوء التوصيات السابقة يقترح الباحث القيام بالدراسات التالية:

1- دراسة العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي للشركات والقيمة السوقية لتلك الشركات في سوق فلسطين للأوراق المالية.

2- دور المشرع الضريبي الفلسطيني في الحد من ممارسات التجنب الضريبي العدوانية.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

الأغا، اديب سالم (2006): مدى التزام البنوك العاملة في قطاع غزة بأداء مسؤوليتها الاجتماعية. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.

إلياس، ألعيداني، وعبدالله، علي (2012): المنظمة المعاصرة بين إشكالية الوصول للأهداف الاستراتيجية وتحقيق المسؤولية الاجتماعية في ظل التحديات الراهنة. ورقة عمل مقدمة في الملتقى الدولي الثالث حول: منظمات الاعمال والمسؤولية الاجتماعية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر.

براق، وقمان، مصطفى، (2012): أهم النظريات المفسرة للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ورؤية الفكر الاقتصادي الإسلامي لها. الملتقى الدولي الثالث بعنوان: منظمات الاعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر.

البكري، ثامر ياسر (2001)، التسويق والمسؤولية الاجتماعية. دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن.

بن عيسى، عنابي، وقسول، فاطمة الزهراء (2012): إدارة السلوك الأخلاقي والمسؤولية الاجتماعية في منظمات الاعمال. ورقة عمل مقدمة في الملتقى الدولي الثالث: منظمات الاعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر.

جماعي، أم كلثوم، وبن عبد العزيز، سمير، (2012): الركائز الأساسية لنجاح المسؤولية الاجتماعية في منظمات الاعمال. ورقة عمل مقدمة في الملتقى الدولي الثالث حول: منظمات الاعمال والمسؤولية الاجتماعية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر.

جهماني، يوسف (1996): *محاسبة المسؤولية الاجتماعية والشركات المساهمة العامة*. مجلة أبحاث اليرموك، المجلد 12، العدد 4، عمان، ص 45-85

الحربي، عوض (2012): *خريطة طريق لبناء استراتيجية المسؤولية الاجتماعية للشركات*. مجلة الاقتصادية، الشركة السعودية للأبحاث والنشر، العدد 6887، الرياض، السعودية.

حسين، ليث سعد الله، والجميل، ريم سعد (2012): *المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين وانعكاسها على أخلاقيات العمل دراسة لآراء عينة من منتسبي بعض مستشفيات مدينة الموصل*. المجلات الاكاديمية العلمية العراقية، مجلة بحوث مستقبلية، المجلد الثالث، الإصدار الأول، الصفحات (1-33)، الناشر، كلية الحداثة الجامعة، العراق.

الحمدي، فؤاد محمد حسين (2003): *الابعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك*. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ص 40، العراق.

خامرة، الطاهر، (2007): *المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة " حالة سوناطراك "*. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

خلف، خالد (2012): *أثر التوجه الاستراتيجي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية في المصارف التجارية الأردنية*. المجلات الأكاديمية العلمية العراقية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 31، الصفحات (281-324)، الناشر: كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق.

راشي، طارق (2013): *دور تبني مقاربة المسؤولية الاجتماعية في خلق وتدعيم ريادة وتنافسية منظمات الاعمال*. بحث منشور، جامعة محمد الشريف، الجزائر.

زغب، أحمد (2011): دور القطاع الخاص الفلسطيني في تعزيز مبادرات المسؤولية المجتمعية. ورقة عمل مقدمة في مؤتمر المسؤولية المجتمعية للجامعات الفلسطينية، جامعة القدس المفتوحة، نابلس، السادس والعشرون من سبتمبر، 2011، فلسطين.

السحبياني، صالح (2009): المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية: حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية. ورقة عمل مقدمة في المؤتمر الدولي حول: القطاع الخاص في التنمية تقييم استشراف، بيروت؟، لبنان.

عيران، رقية، (2007): المسؤولية الاجتماعية للشركات بين الواجب الوطني الاجتماعي والمبادرات الطوعية. القائم بأعمال مسؤول العلاقات العامة، سوق فلسطين لأوراق المالية، WWW.P-S-e.com بتاريخ 2014/9/19م.

الغالبى، طاهر محسن، والعامري، صالح مهدي، (2001): المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال وشفافية نظام المعلومات: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الأردنية. ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العربي الثاني في الإدارة (6-8 نوفمبر 2001)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الأردن.

الغالبى، طاهر محسن، ومنهل، محمد حسين (2004): الأداء الاجتماعي الداخلي وعلاقته بدوران العمل، دراسة ميدانية في شركة نفط الجنوب والشركة العامة للحديد والصلب في العراق. مجلة أبحاث اليرموك، المجلد العشرون، العدد الأول، منشورات جامعة اليرموك، الأردن.

الغالبى، طاهر، والعامري، صالح (2006): تباين الأهداف المتوخاه من تبني المسؤولية الاجتماعية في المنظمات الحكومية والخاصة. مداخلة لقسم إدارة الاعمال، جامعة الزيتونة وجامعة البتراء، عمان، الأردن.

الغالبية، طاهر محسن، والعامري، صالح مهدي (2005): المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات الأعمال: الاعمال والمجتمع. دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

الفيحان، إيثار عبد الهادي، وألبز، كلثوم،(2012): دور المنظمات الريادية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية. ورقة عمل مقدمة في الملتقى الدولي الثالث حول: منظمات الاعمال والمسؤولية الاجتماعية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر.

القاضي، أحمد سامي، (2010):المسؤولية الاجتماعية للبنوك العاملة في مصر كشركات مساهمة خصوصية. بحث مقدم إلى مركز المديرين المصري، مصر.

اللولو، محمد، (2009): مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية".

محمود، عمرو السيد زكي (2017): دراسة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وممارسة التجنب الضريبي. دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية في مصر، الفكر المحاسبي، مصر.

منشورات الأمم المتحدة، (2004): كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع الاتجاهات والقضايا الراهنة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأمم المتحدة، ص27.

مولاي، الخضر، وبوزيد، سايح، (2011): دور الاقتصاد الإسلامي في تعزيز مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات. الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، المركز الجامعي بغيرداية، الجزائر.

المراجع الأجنبية

Amidu,M, Kwakye T,O, Harvey, S,and yorke,S,M.(2016). *Dofirms manage earnings and avoid tax for corporate social responsibility ? Journal of Accounting and Taxation* 8 (2): 11-27.

- Avi-yonah, R.S. (2008). **Corporate Social responsibility and Strategic tax behavior**, Tax and corporate Governance: 183-198.
- Carrol, (2006), **Corporate Social responsibility: A historical perspectives**. The Accountable corporation,(3):3-30.
- Cheistensen, J., and Murphy, R. (2004). **The Social irresponsibility of corporate tax avoidance: Taking CSR to the bottom line**. Development 74(3):37-44.
- Eichinger, C. (2016). Corporate social responsibility and Corporate tax Strategies: Contradiction or Complementarity?. Available On line at <http://www.ieij.org/project/luxembourg-leaks>.
- Frank,M,M,Lynch, L.J, and Rego, S.O. (2009). **Tax reporting aggressiveness and its relation to aggressive financial reporting**. The Accounting Review. 84(2): 467-496.
- Friese, A. Link, S. and Mayer, S. (2008). **Taxation and Corporate governance – The State of art**. Tax and Corporate governance.357-425.
- Godfrey, P.C.Merrill, and J. Hansen. (2009). **The relationship between corporate social responsibility and shareholder value: An empirical test of the risk management hypothesis**. Strategic Management Journal(30):425-445.

- Hansen, R. (2015). **Corporate Social Responsibility and Tax avoidance in sub-saharan Africa – A case study of the beverage Manufacturering Sector.**
- Hasseldine, J. and Morris, G. (2013). **Corporate Social responsibility and tax avoidance: A Comment and reflection.** Accounting Forum 37(1):1-14.
- Henn, M. (2013). **Tax Havens and the taxation of transnationial Corporations.** International policy Analysis (June) 1-20.
- Huseynov, F.and Klamm, B.K. (2012). *Tax avoidance, tax management and corporate social responsibility.* Journal of Corporate Finance (18).(4):804-827.
- Khan, M,Youssef Z,Khan, Z, and yasir, M (2014). *Analysis of the relation ship between CSR and tax avoidance An evidence from Pakistan* The International of Business and Management.2 (7): 53-57.
- Knuutinen, R. (2013). **International Tax planning, Tax avoidance and Corporate social responsibility.** Interdisciplinary Studies Journal 3(1):73-84.
- Lanis, R. and Richardson, G. (2015). *Is Corporate social responsibility performance Associated With tax avoidance ?.* Journal of Business Ethics (127):439-457.

Preuss, (2012). *Responsibility in paradise? The adoption of CSR tools companies domiciled in tax havens.* **Journal of Business Ethics** (110):1-14.

Scheffer. D. (2013). *The ethical imperative of curbing corporate tax avoidance* **Ethics and International Affairs** 27 (4).361-369.

Sikka. 2010. **Smoke and mirrors: Corporate social responsibility and tax avoidance.** **Accounting Forum** (34).

Watson,L. (2011). **Social influence on aggressiveness accounting: The impact of corporate social responsibility on tax aggressiveness.** Working paper, at the American Accounting Association Annual Meeting, Denver.

الملاحق

ملحق اختبار هوسمان (Hausman)

Correlated Random Effects - Hausman Test				
Equation: EQ1				
Test cross-section random effects				
Test Summary		Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random		24.29703	9	0.0039
Cross-section random effects test comparisons:				
Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
LNPBT	1.693037	1.900838	0.201788	0.6437
LTLL	0.24942	0.456661	0.003632	0.0006
ROA	7.457893	6.740053	0.384259	0.2469
CINT	-0.82729	-0.72807	0.05437	0.6704
LEV	-0.24307	-0.47643	0.026289	0.1501
CSR1	1.023074	0.266119	0.320715	0.1813
CSR2	1.154233	0.34455	0.384716	0.1918
CSR3	1.405868	0.755789	0.461849	0.3388
T	-0.04829	-0.03527	0.000126	0.2463
Cross-section random effects test equation:				
Dependent Variable: LTE				
Method: Panel Least Squares				
Date: 12/08/19 Time: 13:18				
Sample: 2006 2018				
Periods included: 13				
Cross-sections included: 37				
Total panel (unbalanced) observations: 351				
WARNING: estimated coefficient covariance matrix is of reduced rank				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-21.3584	12.8649	-1.66021	0.0979
LNPBT	1.693037	0.762501	2.220372	0.0271
LTLL	0.24942	0.079077	3.154156	0.0018

ROA	7.457893	1.285541	5.801366	0
CINT	-0.82729	0.392797	-2.10616	0.036
LEV	-0.24307	0.322134	-0.75455	0.4511
FN	NA	NA	NA	NA
CSR1	1.023074	0.625572	1.635421	0.103
CSR2	1.154233	0.67176	1.718223	0.0868
CSR3	1.405868	0.818428	1.717765	0.0869
T	-0.04829	0.020096	-2.40281	0.0169
	Effects Specification			
	Cross-section fixed (dummy variables)			
R-squared	0.785448	Mean dependent var		11.64969
Adjusted R-squared	0.753792	S.D. dependent var		1.828008
S.E. of regression	0.907045	Akaike info criterion		2.764385
Sum squared resid	250.9329	Schwarz criterion		3.270357
Log likelihood	-439.15	Hannan-Quinn criter.		2.965758
F-statistic	24.81255	Durbin-Watson stat		1.763239
Prob(F-statistic)	0			

**An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies**

**Impact of the Social Responsibility of
Corporate Listed on the Palestine Stock
Exchange on Tax Avoidance The**

**By
Bassam Abdel Jalil Dweikat**

**Supervisor
Dr. Muaz Asmar**

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the
Requirements for the Degree of Master in Taxation Disputes,
Faculty of Graduate Studies, An-NajahNational University,
Nablus, Palestine.**

2021

**Impact of the Social Responsibility of Corporate Listed on the
Palestine Stock Exchange on Tax Avoidance The**

By

Bassam Abdel Jalil Dweikat

Supervisor

Dr. Muaz Asmar

Abstract

This study aims to study, analyze and test the relationship between the social responsibility of public shareholding companies listed on the Palestine Stock Exchange and the practices of tax avoidance, and whether socially responsible companies are considered less tax-aggressive compared to other companies less committed to their social responsibility, and this is done through Measuring the extent to which these companies adopt all dimensions of social responsibility (the economic dimension, the legal dimension, the moral dimension and the human dimension). This study relied on the descriptive and analytical approach, and the data of 48 companies listed on the Palestine Stock Exchange during the period (2006-2018) were analyzed. The study showed results, the most important of which is that it considers the concept of social responsibility to be a controversial concept shrouded in ambiguity. And it is still a subject of study and attention in the field of accounting thought. There are differing trends in identifying areas of corporate social responsibility and classifying them into homogeneous groups. The reason behind this can be attributed to the fact that these social activities are characterized by their variable nature. The company's management uses methods of recourse to any planned operations. The company's management also uses policies and strategies

that lead to reducing the tax burden due to the extent possible in a manner that does not contradict the provisions of the tax law, by arranging financial matters and addressing them in ways that lead to reducing that burden. Ethical although it is legal and legitimate.

And in light of the growing interest in corporate social responsibility, which has become part of the companies' strategies to deal with society and the surrounding environment, the social responsibility of the listed companies, especially on the humanitarian side, is still below the desired level, and awareness must be made in the various media of the importance of tax revenues in financing the basic needs of citizens And financing infrastructure projects, and that paying taxes is part of the social responsibility of every company, and the tax administration must have a positive attitude and practices towards joint-stock companies that adopt social responsibility through legislation and procedures such as exemption from taxes and other facilities in exchange for their social contribution.